Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

الدبلوماسية الوقائية الإفريقية ودورها في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية:
دراسة تحليلية مع تطبيق على النزاع المغربي الجزائري

خالد المختار المجدوب

كلية القانون جامعة الزيتونة

k.Almhjoub@azu.edu.ly

African Preventive Diplomacy and its Role in Resolving Border Disputes between African States: An Analytical Study with Application to the Moroccan-Algerian Conflict

Khaled Mokhtar Majdoub

Faculty of Law, Ez-Zitouna University

تاريخ الاستلام:2026/02/16 –تاريخ المراجعة:2026/03/13– تاريخ القبول: 2026/03/14– تاريخ للنش2026 /04/28

الملخص

يتناول هذا البحث دور الدبلوماسية الوقائية الإفريقية في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية، من خلال دراسة تحليلية مع تطبيق على النزاع المغربي الجزائري، وقد ركز البحث على مفهوم الدبلوماسية الوقائية، وآلياتها القارية والإقليمية، ودور الوساطة والمفاوضات في احتواء النزاعات الحدودية، وتوصل البحث إلى أن الدبلوماسية الوقائية تمثل وسيلة مهمة لمنع التصعيد، إلا أن فاعليتها ترتبط بتوافر الإرادة السياسية، وسرعة التدخل، وقوة آليات المتابعة والتنفيذ.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الوقائية، نزاعات الحدود، الاتحاد الإفريقي، الوساطة، النزاع المغربي الجزائري.

Abstract

This study examines the role of African preventive diplomacy in settling border disputes among African states, with an analytical application to the Moroccan-Algerian border conflict، The study focuses on the concept of preventive diplomacy, its continental and regional mechanisms, and the role of mediation and negotiations in containing border disputes. It concludes that preventive diplomacy is an important tool for preventing escalation, yet its effectiveness depends on political will, timely intervention, and the strength of follow-up and implementation mechanisms.

Keywords: Preventive diplomacy, border disputes, African Union, mediation, Moroccan-Algerian conflict.

المقدمة

يشغل موضوع تسوية النزاعات الدولية مكانة بارزة في الفكر القانوني والسياسي المعاصر، نظرًا لما تمثله النزاعات بين الدول من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين، وما تخلّفه من آثار سياسية واقتصادية وإنسانية قد تمتد إلى خارج حدود أطرافها المباشرين، وقد اتجه المجتمع الدولي، منذ نشأة التنظيم الدولي الحديث، إلى تقييد استخدام القوة في العلاقات الدولية، وإعلاء شأن الوسائل السلمية بوصفها الطريق الأكثر اتساقًا مع مبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبدأ عدم التدخل، واحترام السيادة، وحسن الجوار، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، ومن ثمّ أصبحت الدبلوماسية إحدى الأدوات الرئيسية في إدارة الخلافات بين الدول، سواء من خلال المفاوضات المباشرة، أو الوساطة، أو المساعي الحميدة، أو غيرها من الوسائل التي تهدف إلى تقريب وجهات النظر ومنع انتقال الخلاف من الإطار السياسي إلى المواجهة المسلحة .[1]

وقد اكتسبت الدبلوماسية في العصر الحديث أبعادًا جديدة لم تكن مقصورة على التمثيل الرسمي أو إدارة العلاقات التقليدية بين الدول، بل أصبحت ترتبط بإدارة الأزمات، واحتواء التوترات، وتفادي التصعيد، وتهيئة المناخ الملائم للتسويات السياسية والقانونية، فالدبلوماسية لم تعد وسيلة لاحقة للنزاع فحسب، وإنما تحولت في كثير من الحالات إلى آلية سابقة عليه، تعمل على رصد بوادر التوتر، وفتح قنوات الاتصال، وبناء الثقة بين الأطراف، قبل أن تتحول الخلافات إلى صراعات مفتوحة، ومن هنا برز مفهوم الدبلوماسية الوقائية بوصفه أحد المفاهيم الحديثة في ميدان العلاقات الدولية، قائمًا على فكرة التحرك المبكر قبل تفاقم النزاع، بدل انتظار وقوعه ثم البحث عن وسائل لإدارته أو الحد من آثاره .[2]

وفي القارة الإفريقية، تبدو الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية أكثر إلحاحًا بسبب الطبيعة المركبة للنزاعات التي عرفتها القارة منذ مرحلة الاستقلال، فقد جاءت الدولة الإفريقية الحديثة في كثير من الحالات محكومة بحدود سياسية رسمتها القوى الاستعمارية وفقًا لمصالحها ومناطق نفوذها، دون مراعاة كافية للامتدادات القبلية واللغوية والثقافية والاقتصادية للشعوب الإفريقية، ونتيجة لذلك، تحولت بعض الحدود إلى مصدر دائم للتوتر بين الدول المتجاورة، وظهرت نزاعات حدودية ارتبطت بمطالب تاريخية، أو اعتبارات أمنية، أو موارد اقتصادية، أو تداخلات سكانية يصعب فصلها بمجرد خط سياسي مرسوم على الخريطة .[3]

وقد أدركت الدول الإفريقية، منذ تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963م، أن فتح ملف الحدود الموروثة بصورة شاملة قد يقود إلى اضطراب واسع في القارة، لذلك اتجهت إلى تكريس مبدأ احترام الحدود القائمة عند الاستقلال، باعتباره قاعدة عملية للحفاظ على الاستقرار ومنع تجدد الصراعات، غير أن هذا المبدأ، رغم أهميته، لم ينهِ النزاعات الحدودية بصورة نهائية، لأن احترام الحدود لا يعني بالضرورة زوال الخلاف حول تفسيرها أو ترسيمها أو إدارتها، ولهذا ظلت الحاجة قائمة إلى آليات إفريقية قادرة على احتواء هذه النزاعات، والتعامل معها بوسائل سلمية تراعي خصوصية الواقع الإفريقي، وتمنع تحول الخلافات الحدودية إلى مواجهات عسكرية بين الدول .[4]

ومن هذا المنطلق، تطور الدور الإفريقي في مجال منع النزاعات وتسويتها، فانتقلت الجهود من المعالجات السياسية المحدودة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية إلى بناء مؤسسي أكثر وضوحًا في ظل الاتحاد الإفريقي، ويُعد مجلس السلم والأمن الإفريقي من أبرز صور هذا التطور، إذ جاء ليجسد محاولة إفريقية لإقامة نظام قاري للتعامل مع الأزمات والنزاعات، من خلال أدوات متعددة تشمل الإنذار المبكر، والوساطة، وهيئة الحكماء، وعمليات دعم السلام، والتدخل في الحالات الخطيرة، وبناء السلم في مراحل ما بعد النزاع، ويكشف هذا التطور عن انتقال القارة من منطق رد الفعل إلى محاولة تأسيس مقاربة وقائية تسعى إلى التدخل قبل انهيار العلاقات بين الأطراف المتنازعة .[5]

ويبرز النزاع الحدودي المغربي الجزائري بوصفه نموذجًا مبكرًا لاختبار قدرة الدبلوماسية الإفريقية على التعامل مع النزاعات الحدودية بين الدول المستقلة حديثًا، فقد نشأ هذا النزاع في إطار إفريقي شديد الحساسية، إذ كانت القارة لا تزال في مرحلة بناء دولها الوطنية وتثبيت حدودها السياسية، كما كانت منظمة الوحدة الإفريقية في بداياتها الأولى، وقد أتاح هذا النزاع المجال لظهور أدوار دبلوماسية إفريقية متعددة، شملت الوساطة الفردية والجماعية، والاجتماعات السياسية، ومحاولات وقف إطلاق النار، والبحث عن تسوية تحفظ ماء وجه الطرفين وتمنع اتساع دائرة المواجهة، ومن ثم يمثل هذا النموذج مدخلًا مهمًا لفهم طبيعة الدبلوماسية الإفريقية وحدود فاعليتها في معالجة النزاعات الحدودية .[6]

ومما سبق يتناول هذا البحث موضوع **الدبلوماسية الوقائية الإفريقية ودورها في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية: دراسة تحليلية مع تطبيق على النزاع المغربي الجزائري**، من خلال النظر إلى الدبلوماسية الوقائية باعتبارها مسارًا إفريقيًا لتجنب التصعيد، وتحليل أدواتها القارية والإقليمية، ثم الوقوف عند دورها في معالجة النزاعات الحدودية، مع اتخاذ النزاع المغربي الجزائري نموذجًا تطبيقيًا يكشف طبيعة هذا الدور وما يحيط به من إمكانات وقيود.

أسباب اختيار الموضوع

تعود أسـباب اختيار موضـوع **الدبلوماسـية الوقائية الإفريقية ودورها في تسـوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية** إلى عدة اعتبارات، من أبرزها:

1. ارتباط الموضوع بقضية مهمة تمس السلم والأمن في القارة الإفريقية، وهي قضية النزاعات الحدودية بين الدول.
2. كثرة النزاعات الحدودية في إفريقيا نتيجة الحدود التي خلّفها الاستعمار، وما ترتب عليها من توترات سياسية وأمنية.
3. أهمية الدبلوماسية الوقائية باعتبارها وسيلة سلمية يمكن أن تمنع تصاعد النزاعات قبل تحولها إلى مواجهات مسلحة.
4. الرغبة في إبراز دور الآليات الإفريقية، خاصة الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية، في احتواء النزاعات وتسويتها.
5. صـلاحية النزاع الحدودي المغربي الجزائري كنموذج تطبيقي يسـاعد على فهم طبيعة الدور الذي تؤديه الدبلوماسـية الإفريقية في معالجة نزاعات الحدود.

مشكلة البحث

شـهدت القارة الإفريقية منذ حصـول دولها على الاسـتقلال عددًا من النزاعات الحدودية التي ارتبطت في جانب كبير منها بطبيعة الحدود التي خلّفها الاسـتعمار، حيث رُسـمت هذه الحدود في كثير من الأحيان دون مراعاة كافية للامتدادات القبلية واللغوية والجغرافية والاقتصـادية بين الشـعوب الإفريقية، وقد ترتب على ذلك ظهور خلافات حدودية متكررة بين بعض الدول الإفريقية، اتخذ بعضـها طابعًا سياسـيًا محدودًا، بينما تطور بعضـها الآخر إلى مواجهات مسـلحة أثرت في الاستقرار الإقليمي وهددت علاقات حسن الجوار بين الدول المتنازعة .[7]

وقد تناولت بعض الدراسات هذه الإشكالية من زوايا متعددة؛ فقد أشار المنقوري إلى أن الحلول الدبلوماسية تظل من أهم الوسـائل المناسـبة لمعالجة نزاعات الحدود، نظرًا لقدرتها على تجنب الدول كلفة الصـدام العسـكري وما يترتب عليه من آثار سياسـية وأمنية خطيرة. [8] كما أوضـح محمد أحمد عبد الغفار أن فض النزاعات لا يتحقق فقط من خلال التدخل بعد اندلاع الأزمة، بل يحتاج إلى فهم مبكر لأسـباب النزاع واسـتخدام أدوات سـلمية تحول دون تصـعيده. [9] وفي الاتجاه نفسـه، تناول مايكل لوند الدبلوماسـية الوقائية باعتبارها فعلًا مبكرًا يهدف إلى منع وصـول الخلافات السـياسـية إلى مرحلة استخدام القوة المسلحة .[10]

ومع تطور العمل الإفريقي المشـترك، حاولت المنظمات الإفريقية، سـواء على المسـتوى القاري أو الإقليمي، أن تؤسـس آليات للتعامل مع النزاعات، وخاصـة بعد انتقال منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي وإنشـاء مجلس السـلم والأمن الإفريقي، وقد بيّن إبراهيم أحمد نصر الله أن إنشاء هذا المجلس جاء استجابة للحاجة إلى وجود جهاز إفريقي أكثر فاعلية في التعامل مع قضايا السلم والأمن، خاصة في ظل تكرار النزاعات داخل القارة وضعف قدرة الآليات التقليدية على منعها أو احتوائها. [11] كما أوضـحت دراسة رجب العاتي أن المنظمات الإقليمية الإفريقية أصـبحت فاعلًا مهمًا في تسوية النزاعات، لما تملكه من قرب جغرافي وسياسي من بؤر التوتر، وقدرة أكبر على فهم طبيعة النزاعات في محيطها الإقليمي . [12]

وعلى الرغم من هذا التطور المؤسسـي، لا تزال فاعلية الدبلوماسية الوقائية الإفريقية محل تسـاؤل، خصـوصًـا في مجال نزاعات الحدود؛ إذ إن وجود الآليات لا يعني بالضـرورة نجاحها في منع النزاع أو تسـويته، فكثير من النزاعات الحدودية تتصل بقضـايا السيادة والهوية والمصـالح الاقتصـادية والأمن القومي، وهي قضـايا تجعل قبول الحلول الدبلوماسية أمرًا معقدًا، خاصـة عندما تتمسك كل دولة بموقفها وتتعامل مع الحدود باعتبارها مسألة سيادية لا تقبل التنازل، ولذلك فإن المشـكلة لا تكمن في غياب الوسـائل الدبلوماسـية، بل في مدى قدرتها الفعلية على التأثير في مواقف أطراف النزاع، ومنع التصعيد، والوصول إلى تسوية قابلة للاستمرار.

وينبع إحساس الباحث بالمشكلة من أن الدبلوماسية الإفريقية كثيرًا ما تُعرض في الدراسات بوصفها وسيلة سلمية مهمة، بينما يحتاج الأمر إلى الوقوف عند حدود فاعليتها العملية، خاصـــة في النزاعات الحدودية التي شـــهدت تدخلات دبلوماسية متعددة دون أن تنتهي دائمًا إلى حلول نهائية، ويظهر ذلك بوضـوح في النزاع الحدودي المغربي الجزائري، الذي يُعد من أوائل النزاعات الحدودية بين دولتين إفريقيتين بعد الاستقلال، وشهد وساطات إفريقية ومساعي دبلوماسية ومحاولات للتهدئة، الأمر الذي يجعله نموذجًا مناسبًا لاختبار قدرة الدبلوماسية الوقائية الإفريقية على منع التصعيد وتسوية النزاع.

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في محاولة الكشف عن مدى فاعلية الدبلوماسية الوقائية الإفريقية في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية، من خلال تحليل أدواتها وآلياتها، وبيان حدود دورها في النزاع الحدودي المغربي الجزائري بوصفه نموذجًا تطبيقيًا.

تساؤلات البحث

ينطلق البحث من تساؤل رئيسي مؤداه:

- **ما دور الدبلوماسية الوقائية الإفريقية في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية، من خلال التطبيق على النزاع الحدودي المغربي الجزائري؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الآتية:

1. ما الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الوقائية الإفريقية، وما الأسس التي تقوم عليها في منع النزاعات وتسويتها؟
2. ما أبرز الآليات القارية والإقليمية التي اعتمدتها إفريقيا في مجال الدبلوماسية الوقائية واحتواء النزاعات؟
3. كيف تسهم الوسائل الدبلوماسية، وخاصة المفاوضات والوساطة، في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية؟
4. إلى أي مدى عكست معالجة النزاع الحدودي المغربي الجزائري فاعلية الدبلوماسية الوقائية الإفريقية في تسوية نزاعات الحدود؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في تناوله لموضـوع يرتبط مباشـرة بقضـايا السـلم والأمن في القارة الإفريقية، وذلك من خلال دراســـة دور الدبلوماســـية الوقائية الإفريقية في التعامل مع نزاعات الحدود بين الدول، فهذه النزاعات تُعد من أبرز المشـــكلات التي واجهت الدول الإفريقية بعد الاســـتقلال، لما لها من آثار ســـياســـية وأمنية قد تؤثر في علاقات الجوار والاستقرار الإقليمي.

كما تبرز أهمية البحث في كونه يسـلط الضـوء على الدبلوماسـية الوقائية باعتبارها وسـيلة سـلمية لا تنتظر تفاقم النزاع، بل تسعى إلى احتوائه في مراحله الأولى، بما يساعد على تجنب استخدام القوة المسلحة وتقليل آثار النزاعات، كذلك يفيد البحث في إبراز دور الآليات الإفريقية، ســـواء على مســـتوى الاتحاد الإفريقي أو المنظمات الإقليمية، في معالجة النزاعات الحدودية بوسائل دبلوماسية.

وتزداد أهمية البحث من خلال تطبيقه على النزاع الحدودي المغربي الجزائري، باعتباره نموذجًا مبكرًا ومهمًا من نماذج النزاعات الحدودية الإفريقية، يمكن من خلاله فهم حدود فاعلية الدبلوماســـية الإفريقية في تســـوية هذا النوع من النزاعات.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. توضيح مفهوم الدبلوماسية الوقائية الإفريقية وبيان طبيعتها ودورها في منع النزاعات وتسويتها.
2. التعرف على أهم الآليات القارية والإقليمية التي اعتمدتها إفريقيا في مجال الوقاية من النزاعات واحتوائها.

3. بيان دور الوسائل الدبلوماسية، وخاصة المفاوضات والوساطة، في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية.
4. تحليل طبيعة النزاعات الحدودية الإفريقية والعوامل التي أسهمت في نشأتها واستمرارها.
5. دراسة النزاع الحدودي المغربي الجزائري بوصفه نموذجًا تطبيقيًا لدور الدبلوماسية الوقائية الإفريقية.
6. الوقوف على حدود فاعلية الدبلوماسية الإفريقية في تسوية النزاعات الحدودية، وما يواجهها من تحديات عملية.

الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة مدخلًا مهمًا لفهم موضوع الدبلوماسية الوقائية الإفريقية ودورها في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية، إذ تكشف عن الجوانب التي تناولها الباحثون في موضوعات منع النزاعات، وآليات الاتحاد الإفريقي، وتسوية النزاعات الحدودية، ودور الوساطة والمفاوضات في إدارة الخلافات بين الدول، وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات المرتبطة بموضوع البحث:

أولًا: دراسة مايكل لوند (1996)، بعنوان Preventing Violent Conflicts: A Strategy for Preventive Diplomacy : تناولت هذه الدراسة مفهوم الدبلوماسية الوقائية بوصفها أداة للتحرك المبكر في البيئات المعرضة للتوتر، بهدف منع انتقال الخلافات السياسية إلى مرحلة استخدام القوة المسلحة، وركزت الدراسة على أهمية الإنذار المبكر، وتدابير بناء الثقة، والوساطة، والتحرك الدولي قبل تفاقم النزاع، وقد أوضحت أن نجاح الدبلوماسية الوقائية يتوقف على توقيت التدخل، ووضوح المعلومات، ووجود إرادة سياسية لدى الأطراف المعنية، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في بناء الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الوقائية، خاصة من حيث ربطها بمنع التصعيد قبل تحوله إلى نزاع مسلح .[13]

ثانيًا: دراسة بطرس بطرس غالي (1992)، بعنوان An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-keeping : قدّم بطرس غالي في هذه الدراسة تصورًا مهمًا للدبلوماسية الوقائية في إطار عمل الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، وقد عرّف الدبلوماسية الوقائية بأنها الجهود التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات بين الأطراف، أو منع تصاعد النزاعات القائمة، أو وقف انتشارها عند وقوعها، كما تناول أدوات عملية، مثل تقصي الحقائق، والإنذار المبكر، وتدابير بناء الثقة، والانتشار الوقائي، والمناطق منزوعة السلاح، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في توضيح الأساس النظري للدبلوماسية الوقائية، قبل الانتقال إلى دراسة تطبيقاتها في الإطار الإفريقي .[14]

ثالثًا: دراسة علياء أحمد فرغلي (2004)، بعنوان: البعد الوقائي في دبلوماسية مصر تناولت هذه الدراسة البعد الوقائي في العمل الدبلوماسي، وركزت على أهمية التحرك المبكر في التعامل مع الأزمات قبل وصولها إلى مرحلة الصدام، وقد أوضحت الدراسة أن الدبلوماسية الوقائية تواجه عددًا من التحديات، من أهمها صعوبة جمع المعلومات وتحليلها، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وغياب الإرادة السياسية أحيانًا لدى أطراف النزاع أو لدى الأطراف الوسيطة، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تحليل التحديات التي تواجه الدبلوماسية الوقائية الإفريقية، خاصة في ظل تعقد النزاعات الحدودية وتشابك أبعادها السياسية والأمنية .[15]

رابعًا: دراسة رجب عمر العاتي (2012)، بعنوان: دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات اهتمت هذه الدراسة بدور المنظمات الإقليمية الإفريقية في إدارة وتسوية النزاعات داخل القارة، وبيّنت أن هذه المنظمات أصبحت فاعلًا مهمًا في قضايا السلم والأمن، نظرًا لقربها الجغرافي والسياسي من مناطق النزاع، وقدرتها على فهم خصوصية البيئة المحلية والإقليمية، كما أشارت إلى دور مجلس السلم والأمن الإفريقي، والآليات الإقليمية الفرعية، في منع النزاعات واحتوائها، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تناول الآليات القارية والإقليمية التي تعتمد عليها الدبلوماسية الوقائية الإفريقية، ولا سيما دور الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات .[16]

خامسًا: دراسة حسن عبد الله المنقوري (1988)، بعنوان: الحلول الدبلوماسية لفض نزاعات الحدود تناولت هذه الدراسة الحلول الدبلوماسية بوصفها من أهم الوسائل المناسبة لتسوية نزاعات الحدود بين الدول، وقد ركزت على دور المفاوضات والوساطة في تخفيف حدة التوتر الحدودي، وتجنب اللجوء إلى القوة المسلحة، كما أوضحت أن نزاعات الحدود تحتاج إلى إدارة دبلوماسية دقيقة، لأنها ترتبط بقضايا السيادة والأرض والأمن القومي، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تناول الوسائل الدبلوماسية المستخدمة في تسوية نزاعات الحدود الإفريقية، خاصة المفاوضات والوساطة .[17]

سادسًا: دراسة P. B Wild (1966)، بعنوان- The Organization of African Unity and the Algerian-Moroccan Border Conflict تناولت هذه الدراسة النزاع الحدودي الجزائري المغربي، وركزت على دور منظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع هذا النزاع بوصفه اختبارًا مبكرًا لآليات المنظمة في حفظ السلم وتسوية النزاعات بين الدول الإفريقية، وقد أبرزت الدراسة أن النزاع الجزائري المغربي مثّل حالة مهمة لقياس قدرة التنظيم الإفريقي الوليد على إدارة الخلافات الحدودية بالوسائل السلمية، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي بصورة مباشرة، لأنها ترتبط بالنموذج التطبيقي المختار، وهو النزاع الحدودي المغربي الجزائري، وتساعد في فهم طبيعة الوساطة الإفريقية وحدود فاعليتها في تلك المرحلة .[18]

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من عرض الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع البحث من زوايا متعددة؛ فبعضها ركز على الإطار النظري للدبلوماسية الوقائية، كما في دراسة مايكل لوند ودراسة بطرس غالي، حيث اهتمتا بتحديد مفهوم الدبلوماسية الوقائية وأدواتها وشروط نجاحها، وبعضها الآخر تناول التحديات العملية التي تواجه العمل الوقائي، كما في دراسة علياء فرغلي، التي أوضحت أن فعالية الدبلوماسية الوقائية لا تتوقف على وجود الوسائل فقط، بل ترتبط بتوافر المعلومات الدقيقة، والتنسيق المؤسسي، والإرادة السياسية.

أما الدراسات المرتبطة بالإطار الإفريقي، فقد ركزت على دور المنظمات القارية والإقليمية في تسوية النزاعات، كما في دراسة رجب العاتي، التي أوضحت أهمية المنظمات الإفريقية في التعامل مع النزاعات بحكم قربها من بيئة الصراع. في حين ركزت دراسة المنقوري على الوسائل الدبلوماسية في فض نزاعات الحدود، وأبرزت أهمية المفاوضات والوساطة في معالجة النزاعات ذات الطابع السيادي، أما دراسة Wild فقد اقتربت من النموذج التطبيقي للبحث الحالي، من خلال تناول النزاع الحدودي الجزائري المغربي ودور منظمة الوحدة الإفريقية في التعامل معه.

الفجوة البحثية

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة، فإن أغلبها تناول الدبلوماسية الوقائية أو تسوية النزاعات من زاوية عامة، أو ركز على آليات المنظمات الإفريقية دون الربط الكافي بينها وبين نزاعات الحدود تحديدًا، كما أن بعض الدراسات تناول النزاع المغربي الجزائري بوصفه حالة تاريخية، دون توظيفه بصورة واضحة لاختبار فاعلية الدبلوماسية الوقائية الإفريقية في تسوية نزاعات الحدود.

ومن هنا تأتي الفجوة التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها، وهي الربط بين الدبلوماسية الوقائية الإفريقية من جهة، ونزاعات الحدود بين الدول الإفريقية من جهة أخرى، مع تطبيق ذلك على النزاع الحدودي المغربي الجزائري بوصفه نموذجًا مبكرًا يكشف حدود فاعلية الوسائل الدبلوماسية الإفريقية في منع التصعيد وتسوية النزاعات.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

يتميز البحث الحالي بأنه لا يكتفي بعرض مفهوم الدبلوماسية الوقائية بصورة نظرية، ولا يقتصر على تناول النزاعات الحدودية بوصفها مشكلة تاريخية فقط، بل يحاول الجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، فهو يدرس الدبلوماسية

الوقائية الإفريقية من حيث مفهومها وآلياتها القارية والإقليمية، ثم ينتقل إلى تحليل دور الوسائل الدبلوماسية في تسوية نزاعات الحدود، مع تطبيق ذلك على النزاع المغربي الجزائري، وبذلك يقدم البحث معالجة مركبة تجمع بين الإطار المؤسسي الإفريقي، والوسائل الدبلوماسية، والنموذج التطبيقي الحدودي.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك من خلال وصف مفهوم الدبلوماسية الوقائية الإفريقية وبيان طبيعتها وآلياتها، ثم تحليل دورها في منع وتسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية، كما يستعين البحث بالمنهج التاريخي في تتبع نشأة بعض النزاعات الحدودية الإفريقية وظروف ظهورها، وخاصة النزاع الحدودي المغربي الجزائري، باعتباره نموذجًا تطبيقيًا يوضح طبيعة الدور الذي أدته الدبلوماسية الإفريقية في احتواء هذا النوع من النزاعات.

كما يعتمد البحث على **منهج دراسة الحالة** عند تناول النزاع المغربي الجزائري، وذلك بهدف بيان مدى فاعلية الوسائل الدبلوماسية الإفريقية، مثل الوساطة والمفاوضات، في التعامل مع النزاعات الحدودية، والوقوف على حدود نجاحها في منع التصعيد والوصول إلى تسوية سلمية.

تقسيمات البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة، وأربعة مباحث رئيسية، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الوقائية الإفريقية

المبحث الثاني: الآليات القارية والإقليمية للدبلوماسية الوقائية الإفريقية

المبحث الثالث: الوسائل الدبلوماسية في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية

المبحث الرابع: النزاع الحدودي المغربي الجزائري نموذجًا لتطبيق الدبلوماسية الوقائية الإفريقية

الخاتمة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الوقائية الإفريقية

تُعد الدبلوماسية الوقائية من المفاهيم الحديثة نسبيًا في حقل العلاقات الدولية، وقد ارتبط ظهورها بتطور النظرة إلى النزاعات الدولية والإقليمية، حيث لم يعد التعامل مع النزاع يبدأ بعد اندلاعه أو بعد تحوله إلى مواجهة مسلحة، بل أصبح من الضروري التدخل في المراحل الأولى التي تظهر فيها بوادر التوتر والخلاف، فقد أثبتت التجارب الدولية أن تكلفة منع النزاع أقل بكثير من تكلفة إدارته بعد وقوعه، وأن التحرك المبكر يمكن أن يحول دون امتداد الصراعات واتساع آثارها السياسية والإنسانية والأمنية.

وفي الإطار الإفريقي، اكتسبت الدبلوماسية الوقائية أهمية خاصة، نظرًا لطبيعة النزاعات التي شهدتها القارة الإفريقية بعد الاستقلال، ولا سيما النزاعات الحدودية التي ارتبطت بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وما ترتب عليها من توترات بين الدول المتجاورة، ومن ثم أصبح اللجوء إلى الوسائل الوقائية والدبلوماسية ضرورة عملية للحفاظ على السلم والأمن في القارة، خاصة في ظل محدودية قدرة بعض الدول الإفريقية على احتواء النزاعات بالوسائل الذاتية، وتداخل العوامل الداخلية والإقليمية في كثير من الأزمات.

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الوقائية الإفريقية، من خلال بيان مفهوم الدبلوماسية الوقائية ونشأتها، ثم الوقوف على خصائصها وأسسها في الإطار الإفريقي، باعتبارها مدخلًا أساسيًا لفهم دورها في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية.

أولًا: مفهوم الدبلوماسية الوقائية ونشأتها

ارتبط مفهوم الدبلوماسية الوقائية في بداياته بمحاولة المجتمع الدولي تطوير وسائل سلمية تمنع تحول الخلافات السياسية إلى نزاعات مسلحة، وقد برز هذا المفهوم بصورة أوضح في إطار عمل الأمم المتحدة، خاصة بعد أن أصبح واضحًا أن معالجة النزاعات بعد انفجارها لا تكفي وحدها لحماية السلم والأمن الدوليين، فالنزاع عندما يصل إلى مرحلة المواجهة المسلحة يصبح أكثر تعقيدًا، وتصبح تسويته مرتبطة بخسائر بشرية ومادية، وبمواقف نفسية وسياسية يصعب تجاوزها بسهولة.

ويرتبط ظهور الدبلوماسية الوقائية باسم الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة داج همرشولد، الذي حاول خلال فترة عمله أن يطوّر دور المنظمة الدولية في التعامل مع الأزمات قبل استفحالها، وقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح خلال أزمة السويس سنة 1956م، حين تدخلت الأمم المتحدة بإجراءات تهدف إلى وقف إطلاق النار وفض الاشتباك بين الأطراف، بما يعكس بداية التفكير في التحرك الوقائي أو شبه الوقائي لمنع اتساع نطاق الأزمة .[19]

وقد تطور مفهوم الدبلوماسية الوقائية بصورة أكبر بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شهد النظام الدولي تحولات كبيرة أدت إلى تراجع الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين، لكنها في المقابل كشفت عن أنماط جديدة من النزاعات، خاصة النزاعات الداخلية والإقليمية والعرقية والحدودية، وفي هذا الإطار، أصبح من الضروري تطوير أدوات جديدة للتعامل مع الأزمات قبل أن تتحول إلى حروب واسعة أو تهدد الأمن الإقليمي والدولي.[20]

وقد قدّم بطرس بطرس غالي تصورًا مهمًا للدبلوماسية الوقائية، إذ رأى أنها تشمل الجهود التي تهدف إلى منع نشوب المنازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها، وهذا التصور يبيّن أن الدبلوماسية الوقائية لا تقتصر على مرحلة واحدة، بل تمتد إلى أكثر من مستوى؛ فهي قد تعمل قبل نشوب النزاع، أو أثناء بداياته، أو عند محاولة منع اتساعه وانتقاله إلى أطراف أخرى .[21]

ومن خلال هذا المفهوم، يمكن القول إن الدبلوماسية الوقائية تقوم على فكرة أساسية، وهي أن النزاع لا يظهر فجأة في الغالب، بل تسبقه مؤشرات متعددة، مثل تصاعد الخطاب العدائي، أو توتر العلاقات السياسية، أو ظهور خلافات حدودية أو اقتصادية، أو تحركات عسكرية محدودة، أو تدهور في قنوات الاتصال بين الأطراف، وهنا يكون دور الدبلوماسية الوقائية هو التدخل في الوقت المناسب، من خلال الحوار، وجمع المعلومات، وتقصي الحقائق، وبناء الثقة، والوساطة، وتقديم المقترحات التي تساعد على منع التصعيد.

ويذهب مايكل لوند إلى أن الدبلوماسية الوقائية تتمثل في فعل يتم في أماكن وأوقات تكون عرضة للخطر، بهدف تجنب وضع قد يؤدي إلى استخدام القوة المسلحة، أو إلى تفاقم خلاف سياسي نتيجة عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو دولية، وهذا التعريف يبرز أن الدبلوماسية الوقائية ليست مجرد نوايا سلمية عامة، بل هي عمل مقصود ومبكر يهدف إلى منع انتقال الخلاف من مرحلة التوتر إلى مرحلة العنف .[22]

ومن ثم، يمكن تعريف الدبلوماسية الوقائية بأنها مجموعة من الجهود السياسية والدبلوماسية التي تُبذل في مرحلة مبكرة من النزاع، أو قبل اندلاعه، بقصد منع التصعيد، وتخفيف التوتر، وتهيئة الظروف الملائمة للتسوية السلمية، وهي بذلك تختلف عن الدبلوماسية التقليدية التي قد تتحرك بعد وقوع النزاع، كما تختلف عن إدارة الأزمات التي تتعامل غالبًا مع نزاع قائم بالفعل، فالدبلوماسية الوقائية تركز على التنبؤ والتحرك المبكر، بينما تركز إدارة الأزمات على التعامل مع نتائج النزاع أو الحد من آثاره.

وتعتمد الدبلوماسية الوقائية على عدد من الوسائل، من أهمها تدابير بناء الثقة، وبعثات تقصي الحقائق، والإنذار المبكر، والوساطة، والمساعي الحميدة، والانتشار الوقائي في بعض الحالات، وإقامة مناطق منزوعة السلاح عندما

تستدعي الضرورة ذلك، وتختلف هذه الوسائل من حالة إلى أخرى بحسب طبيعة النزاع ودرجة خطورته وموقف الأطراف المتنازعة ومدى استعدادها لقبول التدخل الدبلوماسي .[23]

وفي القارة الإفريقية، لم يكن مفهوم الدبلوماسية الوقائية منفصلًا عن طبيعة النزاعات التي عرفتها القارة، فقد واجهت إفريقيا بعد الاستقلال تحديات متعددة، منها هشاشة بناء الدولة الوطنية، وضعف المؤسسات، وتعدد الولاءات القبلية والعرقية، والنزاعات الحدودية الناتجة عن التقسيم الاستعماري، إضافة إلى التدخلات الخارجية وتنافس القوى الإقليمية، لذلك أصبح من الضروري أن تظهر مقاربة إفريقية للوقاية من النزاعات، تقوم على احترام سيادة الدول، وفي الوقت نفسه تمنع تحول الخلافات إلى مواجهات مسلحة تهدد استقرار القارة.

وقد بدأت منظمة الوحدة الإفريقية سابقًا في تبني بعض صور العمل الوقائي، وإن كانت في البداية محدودة بسبب تمسكها الشديد بمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن تطور النزاعات الإفريقية، وفشل بعض التجارب الدولية في منع كوارث إنسانية وأمنية داخل القارة، دفعا الدول الإفريقية إلى تطوير آليات أكثر فاعلية في إطار الاتحاد الإفريقي، ومن أبرزها مجلس السلم والأمن الإفريقي، الذي أصبح يمثل الإطار المؤسسي الأهم في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها .[24]

ثانيًا: خصائص الدبلوماسية الوقائية الإفريقية وأسسها

تتسم الدبلوماسية الوقائية الإفريقية بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من صور العمل الدبلوماسي، ويرجع ذلك إلى خصوصية البيئة الإفريقية وطبيعة النزاعات التي شهدتها القارة، فهي دبلوماسية تتحرك في بيئة معقدة، تجمع بين مشكلات الحدود، وضعف التنمية، وتداخل البنى القبلية، وتعدد الانتماءات، وهشاشة بعض المؤسسات السياسية، فضلًا عن تأثير القوى الإقليمية والدولية في بعض النزاعات، لذلك فإن فهم الدبلوماسية الوقائية الإفريقية لا يكتمل إلا من خلال ربطها بهذه الخصوصية.

أولى خصائص الدبلوماسية الوقائية الإفريقية أنها تقوم على التحرك المبكر قبل انفجار النزاع، فالهدف منها ليس انتظار المواجهة المسلحة ثم محاولة وقفها، بل رصد أسباب التوتر في مراحلها الأولى والعمل على احتوائها، ويتطلب ذلك وجود أجهزة قادرة على جمع المعلومات وتحليلها، وتقدير مستوى الخطر، وتقديم النصح السياسي في الوقت المناسب، وهو ما يفسر الاهتمام الإفريقي بإنشاء نظام للإنذار المبكر ضمن آليات مجلس السلم والأمن الإفريقي .[25]

أما الخاصية الثانية فتتمثل في اعتمادها على الوسائل السلمية، وخاصة الوساطة والمفاوضات والمساعي الحميدة، فالتجربة الإفريقية أظهرت أن كثيرًا من النزاعات، وخصوصًا الحدودية، تحتاج إلى فتح قنوات اتصال مباشرة أو غير مباشرة بين الأطراف، وإلى وجود طرف وسيط يستطيع تقريب وجهات النظر، وتخفيف حدة الخطاب السياسي، وإقناع الأطراف بأن التسوية السلمية أقل كلفة من المواجهة، ولهذا كانت الوساطة الإفريقية، سواء الفردية أو الجماعية، حاضرة في عدد من النزاعات بين الدول الإفريقية.

وتتمثل الخاصية الثالثة في الارتباط الوثيق بين الدبلوماسية الوقائية والمؤسسات القارية والإقليمية، فقد انتقلت إفريقيا تدريجيًا من الاعتماد على جهود فردية يقوم بها بعض القادة أو الدول إلى إنشاء أطر مؤسسية أكثر تنظيمًا، مثل مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهيئة الحكماء، ونظام الإنذار المبكر، والقوة الإفريقية الجاهزة، وصندوق السلام، كما برز دور المنظمات الإقليمية الفرعية في غرب إفريقيا وشرقها وجنوبها ووسطها، باعتبارها أكثر قربًا من بؤر النزاع وأكثر قدرة على التدخل السريع بحكم الروابط الجغرافية والسياسية .[26]

وتقوم الدبلوماسية الوقائية الإفريقية كذلك على مبدأ احترام سيادة الدول، وهو مبدأ ظل حاضرًا بقوة في الفكر السياسي الإفريقي منذ تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، غير أن هذا المبدأ تطور مع قيام الاتحاد الإفريقي، بحيث لم يعد

احترام السيادة يعني تجاهل النزاعات أو الامتناع المطلق عن التدخل، بل أصبح مرتبطًا بمسؤولية جماعية عن حماية السلم والأمن في القارة، خاصة في الحالات التي تهدد الاستقرار الإقليمي أو ترتبط بجرائم خطيرة أو نزاعات مسلحة واسعة.

ومن الأسس المهمة التي تقوم عليها الدبلوماسية الوقائية الإفريقية مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، فقد رأت الدول الإفريقية أن إعادة فتح مسألة الحدود بعد الاستقلال قد يؤدي إلى سلسلة لا تنتهي من النزاعات، ولذلك اتجهت إلى الاعتراف بالحدود القائمة عند الاستقلال، مع الدعوة إلى تسوية أي خلاف بشأنها بالطرق السلمية، وعلى الرغم من أن هذا المبدأ لم ينهِ جميع النزاعات الحدودية، فإنه وفر أساسًا قانونيًا وسياسيًا مهمًا لمنع انتشار المطالب الحدودية ومحاولة احتواء الخلافات ضمن الإطار الدبلوماسي .[27]

كما تقوم الدبلوماسية الوقائية الإفريقية على مبدأ بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، فالنزاعات الحدودية غالبًا ما تتغذى على الشكوك المتبادلة، والخوف من نوايا الطرف الآخر، والتصعيد الإعلامي أو العسكري، ولذلك فإن أي جهد وقائي ناجح يحتاج إلى إجراءات تقلل من مستوى التوتر، مثل وقف الحملات الإعلامية، وتبادل المعلومات، وتشكيل لجان مشتركة، وعقد لقاءات سياسية أو عسكرية، والاتفاق على ترتيبات ميدانية مؤقتة تمنع الاحتكاك المباشر بين القوات أو السكان في المناطق المتنازع عليها.

ولا يمكن إغفال أن الدبلوماسية الوقائية الإفريقية تواجه عدة تحديات تحد من فاعليتها، فمن أبرز هذه التحديات صعوبة الحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب، وضعف الإمكانات المالية والبشرية لبعض المؤسسات الإفريقية، وتردد بعض الدول في قبول التدخل الإقليمي أو القاري، إضافة إلى تمسك أطراف النزاع بمواقفها السيادية ورفضها تقديم تنازلات، كما أن بعض النزاعات تكون مرتبطة بمصالح اقتصادية أو أمنية تجعل التسوية أكثر صعوبة، خاصة إذا وجدت موارد طبيعية أو مواقع استراتيجية في المناطق المتنازع عليها.

ومن التحديات أيضًا أن الدبلوماسية الوقائية تحتاج إلى إرادة سياسية قوية، سواء من أطراف النزاع أو من الجهات الوسيطة، فوجود آليات وقائية لا يكفي وحده إذا لم تكن هناك رغبة حقيقية في استخدامها، أو إذا تعاملت الدول مع النزاع بمنطق الكسب الكامل والخسارة الكاملة، كما أن نجاح الوساطة أو المفاوضات يتوقف على مدى ثقة الأطراف في الوسيط، ومدى قدرته على تقديم ضمانات عملية، ومتابعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

ورغم هذه التحديات، فإن الدبلوماسية الوقائية الإفريقية تظل مدخلًا مهمًا للتعامل مع نزاعات الحدود، لأنها توفر بديلًا سلميًا قبل اللجوء إلى القوة، كما تساعد على إبقاء النزاع ضمن الإطار السياسي والقانوني بدل تحوله إلى حرب مفتوحة، كما أنها تعكس رغبة إفريقية في امتلاك أدوات ذاتية للتعامل مع قضايا القارة، بدل ترك هذه القضايا للتدخلات الخارجية أو المعالجات الدولية المتأخرة.

يرى الباحث أن الدبلوماسية الوقائية الإفريقية تمثل تطورًا مهمًا في طريقة تعامل القارة مع نزاعاتها، لأنها تنقل التفكير من مرحلة انتظار النزاع إلى مرحلة استباقه، غير أن قيمة هذه الدبلوماسية لا تقاس بمجرد وجود النصوص أو إنشاء المؤسسات، بل تقاس بقدرتها على التحرك الفعلي في الوقت المناسب، وبمدى قبول أطراف النزاع لجهودها، وبقدرتها على تحويل المبادئ العامة إلى ترتيبات عملية قابلة للتنفيذ.

كما يرى الباحث أن خصوصية النزاعات الحدودية في إفريقيا تجعل الدبلوماسية الوقائية أكثر ضرورة وأكثر صعوبة في الوقت نفسه، فهي ضرورية لأن النزاع الحدودي قد يتحول سريعًا إلى مواجهة عسكرية تهدد علاقات الجوار، وهي صعبة لأن الحدود ترتبط بالسيادة والهوية والمصالح الاستراتيجية، ولذلك فإن نجاح الدبلوماسية الوقائية الإفريقية يتطلب الجمع بين التحليل المبكر لأسباب النزاع، والوساطة المحايدة، وبناء الثقة، وتوفير ضمانات سياسية وقانونية تضمن استمرار التسوية.

يتضح مما سبق أن الدبلوماسية الوقائية تقوم على فكرة التحرك المبكر لمنع النزاعات أو الحد من تصاعدها، وهي بذلك تمثل أحد أهم الأساليب الحديثة في إدارة العلاقات الدولية والإقليمية، وقد تطور هذا المفهوم من خلال خبرة الأمم المتحدة، ثم وجد له أهمية خاصة في القارة الإفريقية بسبب كثرة النزاعات وتعقد أسبابها، ولا سيما النزاعات الحدودية التي ارتبطت بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

كما تبيّن أن الدبلوماسية الوقائية الإفريقية تقوم على مجموعة من الأسس، من أهمها احترام السيادة، واحترام الحدود الموروثة، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وبناء الثقة، والتحرك المبكر عبر آليات قارية وإقليمية، إن فعاليتها تظل مرتبطة بمدى توافر الإرادة السياسية، وقوة المؤسسات الإفريقية، وقدرتها على التدخل في الوقت المناسب، ومن ثم فإن هذا الإطار المفاهيمي يمهد لدراسة الآليات القارية والإقليمية للدبلوماسية الوقائية الإفريقية، ثم بيان دورها في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية.

المبحث الثاني: الآليات القارية والإقليمية للدبلوماسية الوقائية الإفريقية

لم تعد الدبلوماسية الوقائية في القارة الإفريقية مجرد جهود سياسية متفرقة أو مبادرات فردية تقوم بها بعض الدول أو القادة عند وقوع الأزمات، بل تطورت تدريجيًا إلى بناء مؤسسي له آليات وأجهزة وأطر عمل تسعى إلى منع النزاعات واحتوائها قبل تحولها إلى صراعات مسلحة، وقد جاء هذا التطور نتيجة إدراك الدول الإفريقية أن النزاعات التي عرفتها القارة، سواء كانت داخلية أو حدودية أو إقليمية، لا يمكن التعامل معها فقط بمنطق رد الفعل، بل تحتاج إلى أدوات قادرة على الرصد المبكر، والتحرك السريع، والوساطة، وبناء الثقة، ودعم التسوية السلمية.

وقد أسهمت التجارب الإفريقية الصعبة في الصومال ورواندا وليبيريا وسيراليون وغيرها في كشف محدودية الآليات التقليدية التي كانت تعتمد عليها منظمة الوحدة الإفريقية، خاصة في ظل تمسكها الشديد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومع قيام الاتحاد الإفريقي، ظهر توجه جديد يقوم على الجمع بين احترام سيادة الدول من جهة، وتحمل مسؤولية جماعية تجاه السلم والأمن في القارة من جهة أخرى، ومن هنا برز مجلس السلم والأمن الإفريقي بوصفه الإطار القاري الأهم في مجال الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها.

ولم يقتصر هذا التطور على المستوى القاري وحده، بل امتد إلى المنظمات الإقليمية الفرعية التي أصبحت تؤدي دورًا مهمًا في منع النزاعات واحتوائها، بحكم قربها من مناطق التوتر، ومعرفتها بخصوصية النزاعات داخل أقاليمها، وتأثرها المباشر بنتائجها، وبذلك أصبحت الدبلوماسية الوقائية الإفريقية تقوم على مستويين متكاملين: مستوى قاري تقوده مؤسسات الاتحاد الإفريقي، ومستوى إقليمي فرعي تمثله التجمعات والمنظمات الإفريقية في غرب وشرق ووسط وجنوب القارة.

أولًا: الآليات القارية للدبلوماسية الوقائية الإفريقية

شهدت القارة الإفريقية تطورًا ملحوظًا في مجال بناء الآليات القارية المعنية بالسلم والأمن، خاصة بعد أن تبين أن معالجة النزاعات بعد اندلاعها لا تكفي لتحقيق الاستقرار، وأن الوقاية من النزاع تمثل الخيار الأكثر فاعلية والأقل تكلفة، وقد كانت البداية المهمة في هذا الاتجاه عندما اتجهت منظمة الوحدة الإفريقية إلى إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات، وهو ما عكس تحولًا في التفكير الإفريقي من الاكتفاء بإدانة النزاعات أو الدعوة إلى وقفها، إلى محاولة بناء أدوات مؤسسية للتدخل المبكر قبل تفاقمها .[28]

وقد جاءت القمة الإفريقية المنعقدة في داكار سنة 1992م خطوة مهمة في هذا المسار، حيث جرى التوجه نحو تأسيس آلية إفريقية لمنع وإدارة النزاعات، ثم تبلور ذلك في إعلان القاهرة سنة 1993م بشأن إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا، وقد مثّل هذا الإعلان بداية إدراك إفريقي بأن القارة تحتاج إلى جهاز مؤسسي يتعامل مع النزاعات في

مراحلها المختلفة، سواء قبل اندلاعها أو أثناءها أو بعدها، وأن الوقاية من النزاع يجب أن تكون جزءًا أساسيًا من العمل الإفريقي المشترك .[29]

ومع قيام الاتحاد الإفريقي، تطورت هذه الآلية بصورة أوضح من خلال إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، الذي أُقرّ بروتوكوله في قمة ديربان بجنوب إفريقيا سنة 2002م، ودخل حيز التنفيذ سنة 2003م، ثم بدأ ممارسة عمله سنة 2004م، وقد مثّل هذا المجلس نقلة نوعية في البنية المؤسسية الإفريقية، لأنه لم يقتصر على تسوية النزاعات القائمة، بل تضمن اختصاصات تتعلق بالإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وعمليات دعم السلام، وبناء السلم في مرحلة ما بعد النزاع .[30]

ويُعد مجلس السلم والأمن الإفريقي الإطار المركزي الذي تتجمع حوله أغلب آليات الدبلوماسية الوقائية على المستوى القاري، فهو يختص بمتابعة أوضاع السلم والأمن في القارة، واتخاذ المبادرات المناسبة لمنع النزاعات، والتدخل دبلوماسيًا عند ظهور مؤشرات التوتر، كما يملك صلاحية إنشاء لجان أو هياكل فرعية للوساطة أو المصالحة أو التحقيق إذا اقتضت طبيعة النزاع ذلك، ويكشف ذلك أن المجلس لا يعمل فقط كجهاز سياسي لاتخاذ القرارات، بل كآلية وقائية يمكنها أن تتحرك في مراحل مبكرة من النزاع .[31]

ومن أهم الآليات المساندة لمجلس السلم والأمن الإفريقي **هيئة الحكماء**، وهي هيئة استشارية تتكون من شخصيات إفريقية ذات خبرة واحترام ومكانة في مجالات السلم والأمن والتنمية، وتتمثل وظيفتها في دعم جهود المجلس ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في مجال الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها، من خلال تقديم النصح والمشورة، والقيام بمبادرات تساعد على تهدئة الأوضاع، والمساهمة في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وتكمن أهمية هذه الهيئة في أنها توظف الخبرة السياسية والمعنوية للشخصيات الإفريقية البارزة في التعامل مع النزاعات، خاصة عندما تكون الوساطة الرسمية المباشرة غير كافية أو غير مقبولة من بعض الأطراف .[32]

وتبرز أهمية هيئة الحكماء في مجال الدبلوماسية الوقائية لأنها قد تتحرك قبل وصول النزاع إلى مرحلة الانفجار، وذلك عبر التنبيه إلى بؤر التوتر، واقتراح إجراءات سياسية مبكرة تساعد على منع التصعيد، كما أن طابعها الاستشاري يمنحها قدرًا من المرونة، فهي لا تعتمد على القوة أو الإلزام، بل على الإقناع والمكانة المعنوية والقدرة على فتح قنوات اتصال غير تصادمية مع أطراف النزاع، وهذا النوع من العمل الوقائي يناسب كثيرًا من النزاعات الإفريقية، خاصة تلك التي تحتاج إلى تهدئة سياسية قبل الدخول في مفاوضات رسمية.

ومن الآليات القارية المهمة كذلك **النظام القاري للإنذار المبكر**، الذي يمثل أداة أساسية في الدبلوماسية الوقائية، لأنه يقوم على جمع المعلومات وتحليلها ورصد المؤشرات التي قد تنبئ بوقوع نزاع أو تصاعد أزمة قائمة، ويقوم هذا النظام على وحدة مركزية في مقر الاتحاد الإفريقي، إضافة إلى وحدات فرعية إقليمية، بما يسمح بتدفق المعلومات من مختلف مناطق القارة إلى صانعي القرار، ويهدف هذا النظام إلى تمكين الاتحاد الإفريقي من التحرك في الوقت المناسب قبل أن تتحول مؤشرات الخطر إلى واقع صراعي يصعب احتواؤه .[33]

وتتجلى أهمية الإنذار المبكر في أن الوقاية لا يمكن أن تتم من غير معلومات دقيقة وتحليل صحيح لطبيعة الخطر، فالنزاع الحدودي أو السياسي غالبًا ما تسبقه مؤشرات مثل تصاعد الخطاب الرسمي، أو تحركات عسكرية، أو حوادث حدودية، أو توتر في العلاقات الدبلوماسية، أو تعبئة داخلية ضد الطرف الآخر، وإذا نجحت المؤسسات الإفريقية في رصد هذه المؤشرات مبكرًا، فإنها تستطيع أن تتحرك بالوساطة أو تقصي الحقائق أو الدعوة إلى التهدئة قبل أن تتفاقم الأزمة.

غير أن نظام الإنذار المبكر لا يكون فعالًا بمجرد جمع المعلومات، بل يحتاج إلى إرادة سياسية تتعامل مع هذه المعلومات بجدية، وإلى قدرة مؤسسية على تحويل التحليل إلى قرار، فكثير من الأزمات لا تفشل بسبب غياب المؤشرات،

بل بسبب التردد في التحرك أو ضعف التنسيق بين الجهة التي ترصد الخطر والجهة التي تملك قرار التدخل، ومن ثم فإن فعالية الإنذار المبكر الإفريقي ترتبط بمدى تكامل المعلومات مع القرار السياسي والدبلوماسي.

وتُعد **القوة الإفريقية الجاهزة** إحدى الآليات التي تدعم قدرة الاتحاد الإفريقي على التعامل مع الأزمات والنزاعات، وإن كانت ذات طبيعة أقرب إلى عمليات دعم السلام والتدخل المحدود منها إلى الدبلوماسية التقليدية، وتقوم فكرة هذه القوة على وجود تشكيلات مدنية وعسكرية وشرطية جاهزة للتدخل عند الحاجة، سواء لحفظ السلام، أو دعم التسوية، أو المساعدة في مرحلة ما بعد النزاع، وتأتي أهمية هذه القوة من أنها تمنح الاتحاد الإفريقي قدرة عملية على التحرك عند تدهور الأوضاع، بدل انتظار التدخل الدولي أو ترك النزاع يتسع دون رد فعل إفريقي منظم .[34]

ورغم أن القوة الإفريقية الجاهزة لا تُعد وسيلة دبلوماسية خالصة، فإنها ترتبط بالدبلوماسية الوقائية من زاوية أنها قد تعمل كأداة ردع سياسي تمنع أطراف النزاع من التصعيد، أو تساعد على تثبيت وقف إطلاق النار، أو تهيئ المجال لتنفيذ اتفاقات السلام، فالدبلوماسية الوقائية لا تقوم على الحوار وحده، بل تحتاج في بعض الحالات إلى ترتيبات أمنية داعمة تجعل التسوية قابلة للتنفيذ، خاصة في البيئات التي يكون فيها انعدام الثقة بين الأطراف مرتفعًا.

ومن الآليات القارية أيضًا **صندوق السلام**، الذي يهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لدعم عمليات السلم والأمن في القارة، وتكمن أهمية هذا الصندوق في أن فاعلية أي آلية وقائية أو تسوية سلمية لا تنفصل عن القدرة التمويلية؛ إذ إن إرسال بعثات وساطة، أو تقصي حقائق، أو دعم عمليات سلام، أو تنفيذ برامج بناء سلام، يحتاج إلى موارد مالية مستقرة، لذلك فإن ضعف التمويل يظل من أبرز العوامل التي تحد من قدرة الاتحاد الإفريقي على تحويل قراراته إلى إجراءات عملية مؤثرة .[35]

ويظهر من خلال هذه الآليات أن الاتحاد الإفريقي حاول بناء منظومة متكاملة للدبلوماسية الوقائية، تبدأ من رصد الخطر عبر الإنذار المبكر، ثم تقديم النصح والمبادرة عبر هيئة الحكماء، ثم التحرك السياسي من خلال مجلس السلم والأمن، وقد تمتد عند الضرورة إلى دعم ميداني عبر القوة الإفريقية الجاهزة، مع الحاجة إلى تمويل من صندوق السلام، غير أن هذه المنظومة، رغم أهميتها، لا تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف الموارد، وتفاوت الإرادة السياسية بين الدول، وصعوبة التدخل في بعض النزاعات شديدة الحساسية، خاصة النزاعات المرتبطة بالحدود والسيادة.

ثانيًا: الآليات الإقليمية الفرعية للدبلوماسية الوقائية الإفريقية

إلى جانب الآليات القارية، تؤدي المنظمات الإقليمية الفرعية دورًا مهمًا في الدبلوماسية الوقائية الإفريقية، بل إن دورها قد يكون في بعض الحالات أكثر فاعلية من الدور القاري، بسبب قربها من مناطق النزاع ومعرفتها بطبيعة الأطراف المتنازعة، فالدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية غالبًا ما تكون أكثر تأثرًا بنتائج النزاع، سواء من حيث تدفق اللاجئين، أو اضطراب التجارة، أو انتشار السلاح، أو انتقال التوتر الأمني عبر الحدود، ولذلك تكون هذه الدول أكثر حرصًا على منع النزاع أو احتوائه في مراحله الأولى.

وتتمثل أهمية المنظمات الإقليمية الفرعية في أنها تعمل كحلقة وصل بين المستوى المحلي والمستوى القاري، فهي قادرة على رصد المؤشرات المبكرة للنزاع، والتدخل عبر الوساطة أو الضغوط السياسية، ثم التنسيق مع الاتحاد الإفريقي أو الأمم المتحدة إذا تطلب الأمر دعمًا أوسع، وقد برز هذا الدور في عدة مناطق إفريقية، خاصة في غرب إفريقيا وشرقها ووسطها وجنوبها، حيث طورت بعض التجمعات الإقليمية آليات خاصة للإنذار المبكر، وحفظ السلام، والوساطة، وإدارة الأزمات .[36]

ومن أبرز هذه المنظمات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس"، التي أنشأت آلية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات وحفظ السلم والأمن سنة 1999م، وقد هدفت هذه الآلية إلى الحيلولة دون نشوب النزاعات، ومنع تصاعد

النزاعات القائمة، والبحث في أسبابها الحقيقية، فضلًا عن إنشاء هياكل مؤسسية للتعامل معها، وتتمثل أهمية تجربة الإيكواس في أنها جمعت بين الأدوات الدبلوماسية، مثل الوساطة والمفاوضات، وبين أدوات أخرى كالعقوبات والضغوط السياسية وعمليات حفظ السلام .[37]

وقد مارست الإيكواس دورًا واضحًا في عدد من الأزمات داخل إقليم غرب إفريقيا، من خلال الوساطة، وفرض العقوبات، ودعم عمليات حفظ السلام، والمساعدة في تنظيم الانتخابات في بعض الدول الخارجة من النزاع، وتبرز هذه التجربة أن الدبلوماسية الوقائية لا تقتصر على الخطاب السياسي أو الدعوة إلى التهدئة، بل قد تتطلب مجموعة من الإجراءات المتدرجة، تبدأ من الحوار والوساطة، وقد تمتد إلى الضغوط السياسية والاقتصادية، بهدف دفع الأطراف إلى قبول التسوية ومنع استمرار العنف.

أما في منطقة الجنوب الإفريقي، فقد ظهرت جماعة التنمية للجنوب الإفريقي "السادك "بوصفها إطارًا إقليميًا مهمًا للتعاون السياسي والأمني بين دول المنطقة، وقد أنشأت الجماعة جهازًا للتعاون السياسي والدفاعي والأمني، بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في الإقليم، ومتابعة الأزمات التي قد تهدد الدول الأعضاء، وتنبع أهمية هذا الجهاز من كونه يوفر إطارًا جماعيًا للتشاور والتدخل السياسي عند ظهور توترات داخل الإقليم، كما يمنح دول المنطقة قدرة على التعامل مع النزاعات دون انتظار تدخل خارجي .[38]

وقد استخدمت السادك عددًا من الوسائل الوقائية في التعامل مع بعض الأزمات، مثل إرسال بعثات أو قوات لحفظ الأمن، ودعم الحوار السياسي، ومتابعة الأوضاع الداخلية التي قد تؤثر في استقرار الإقليم، ويعكس ذلك أن المنظمات الإقليمية الفرعية لا تعمل فقط في النزاعات بين الدول، بل تهتم أيضًا بالنزاعات الداخلية التي قد تتحول إلى تهديد إقليمي، لأن الحدود الإفريقية المتداخلة تجعل من الصعب عزل آثار النزاع داخل نطاق دولة واحدة.

وفي وسط إفريقيا، أبدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا "الإيكاس "اهتمامًا مبكرًا بقضايا السلم والأمن، وأنشأت آلية للإنذار المبكر والمراقبة ومنع الأزمات والصراعات، وقد جاء هذا الاهتمام نتيجة ما شهدته المنطقة من أزمات سياسية وأمنية متكررة، جعلت الحاجة إلى آلية إقليمية للوقاية من النزاعات أمرًا ضروريًا، وتقوم هذه الآلية على رصد مؤشرات التوتر وتحليلها، ثم محاولة التدخل سياسيًا قبل أن تتطور الأزمة إلى صراع مسلح واسع .[39]

أما في شرق إفريقيا، فقد أنشأت الهيئة الحكومية للتنمية "إيغاد "آلية للإنذار المبكر والاستجابة للأزمات، تقوم على جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها بين الدول الأعضاء، وتوصيلها إلى صانعي القرار، ويُعد هذا النموذج مهمًا لأن منطقة شرق إفريقيا شهدت أنماطًا معقدة من النزاعات، شملت النزاعات الحدودية والداخلية والقبلية والرعوية، فضلًا عن تأثير الجفاف والهجرة والسلاح على الأمن الإقليمي، لذلك فإن وجود آلية للإنذار المبكر في هذه المنطقة يمثل أداة ضرورية للتعامل مع التوترات قبل اتساعها .[40]

كما ظهر دور تجمع الساحل والصحراء في مجال الوقاية من النزاعات من خلال عدد من التدابير، منها التوقيع على ميثاق للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء، وإنشاء آلية لمنع وإدارة النزاعات، وتنبع أهمية هذا التجمع من طبيعة المنطقة التي يغطيها، حيث تتداخل قضايا الحدود والهجرة غير النظامية والجريمة العابرة للحدود وانتشار السلاح، وهي عوامل تجعل العمل الوقائي ضروريًا لمنع تحول التوترات العابرة للحدود إلى أزمات بين الدول .[41]

ويلاحظ أن المنظمات الإقليمية الفرعية تتميز بعدة عناصر تجعلها مناسبة للعمل الوقائي؛ فهي أقرب إلى النزاع، وأكثر إدراكًا لخلفياته، وأكثر تأثرًا بنتائجه، كما أن تدخلها قد يكون أكثر قبولًا لدى أطراف النزاع مقارنة بتدخل قوى خارجية، غير أن هذا لا يعني أن دورها يخلو من القيود، إذ قد تعاني بعض هذه المنظمات من ضعف التمويل، أو انقسام مواقف الدول الأعضاء، أو غلبة مصالح بعض الدول الكبرى داخل الإقليم، مما قد يؤثر في حياد الوساطة أو فاعلية التدخل.

كما أن العلاقة بين الآليات الإقليمية والآليات القارية تحتاج إلى تنسيق دائم، لأن غياب التنسيق قد يؤدي إلى ازدواجية في الجهود أو تضارب في المبادرات، ومن ثم فإن الدبلوماسية الوقائية الإفريقية لا تتحقق بوجود آليات متعددة فقط، بل تحتاج إلى توزيع واضح للأدوار بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية، بحيث تتكامل الجهود بدل أن تتنافس أو تتكرر دون أثر عملي.

يرى الباحث أن تطور الآليات القارية والإقليمية للدبلوماسية الوقائية الإفريقية يعكس انتقال القارة من مرحلة الاعتماد على المبادرات السياسية العابرة إلى مرحلة بناء مؤسسي أكثر تنظيمًا، فوجود مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهيئة الحكماء، ونظام الإنذار المبكر، والقوة الإفريقية الجاهزة، إلى جانب آليات المنظمات الإقليمية، يدل على أن إفريقيا أصبحت أكثر وعيًا بضرورة امتلاك أدوات ذاتية للتعامل مع نزاعاتها.

إن الباحث يرى أن الإشكالية الحقيقية لا تكمن في غياب الآليات، بل في مدى فاعلية تشغيلها، فكثير من الآليات الإفريقية تبدو متقدمة من الناحية القانونية والمؤسسية، لكنها تواجه صعوبات عند التطبيق، خاصة عندما يتعلق الأمر بنزاعات تمس السيادة والحدود والمصالح الاستراتيجية للدول، ولذلك فإن نجاح الدبلوماسية الوقائية الإفريقية يحتاج إلى ثلاثة شروط أساسية: معلومات مبكرة ودقيقة، إرادة سياسية للتحرك، وتنسيق فعّال بين المستوى القاري والإقليمي.

يتضح مما سبق أن الدبلوماسية الوقائية الإفريقية تقوم على منظومة من الآليات القارية والإقليمية التي تهدف إلى منع النزاعات واحتوائها وتسويتها بالطرق السلمية، فعلى المستوى القاري، يمثل مجلس السلم والأمن الإفريقي الإطار المؤسسي الأهم، وتدعمه آليات مثل هيئة الحكماء، ونظام الإنذار المبكر، والقوة الإفريقية الجاهزة، وصندوق السلام، أما على المستوى الإقليمي، فتؤدي منظمات مثل الإيكواس، والسادك، والإيكاس، وإيغاد، وتجمع الساحل والصحراء أدوارًا مهمة في الرصد المبكر والوساطة وإدارة الأزمات.

فإن وجود هذه الآليات لا يعني بالضرورة تحقق الفاعلية الكاملة، لأن نجاحها يتوقف على القدرة على التدخل في الوقت المناسب، وتوافر التمويل، ووضوح التنسيق بين المؤسسات، وقبول أطراف النزاع للوساطة أو التدخل الدبلوماسي، ولذلك فإن دراسة هذه الآليات تمثل خطوة أساسية لفهم دور الدبلوماسية الوقائية الإفريقية في تسوية نزاعات الحدود، وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة الوسائل الدبلوماسية المستخدمة في معالجة هذا النوع من النزاعات.

المبحث الثالث: الوسائل الدبلوماسية في تسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية

تُعد نزاعات الحدود من أكثر أنماط النزاعات حساسية في العلاقات الدولية، لأنها ترتبط مباشرة بمفهوم السيادة الإقليمية للدولة، وبحقها في ممارسة سلطاتها على إقليمها وحدودها، وتزداد هذه الحساسية في القارة الإفريقية بالنظر إلى الخلفية التاريخية التي نشأت فيها معظم الحدود السياسية بين الدول، حيث لم تكن هذه الحدود في كثير من الأحيان نتاجًا طبيعيًا لتطور داخلي أو توافق بين الشعوب، بل جاءت نتيجة تقسيمات استعمارية فرضتها القوى الأوروبية وفقًا لمصالحها السياسية والاقتصادية.

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت الحدود في إفريقيا مصدرًا متكررًا للتوتر بين عدد من الدول، خاصة عندما تتداخل الجماعات السكانية، أو تتوزع القبائل الواحدة بين أكثر من دولة، أو توجد موارد طبيعية في المناطق الحدودية، أو تختلف الدول حول تفسير الوثائق والخرائط الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، ولهذا لم تكن نزاعات الحدود الإفريقية مجرد خلافات فنية حول خطوط فاصلة، بل كانت في كثير من الأحيان تعبيرًا عن مشكلات أعمق تتعلق بالهوية، والأمن، والموارد، والتاريخ، وعلاقات الجوار.

ومن هنا برزت أهمية الوسائل الدبلوماسية في تسوية هذه النزاعات، لأنها توفر طريقًا سلميًا يسمح للدول المتنازعة بحماية مصالحها دون الانزلاق إلى المواجهة المسلحة، وتأتي المفاوضات والوساطة في مقدمة هذه الوسائل، نظرًا لقدرتهما

على فتح قنوات الاتصال بين الأطراف، وتخفيف حدة التوتر، والبحث عن صيغ مقبولة للتسوية، سواء بصورة مباشرة بين الدول المتنازعة، أو بمساعدة طرف ثالث إفريقي أو إقليمي أو دولي.

أولًا: طبيعة نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية وأسبابها

تعود جذور كثير من نزاعات الحدود في إفريقيا إلى المرحلة الاستعمارية، حيث قامت القوى الأوروبية بتقسيم القارة إلى مناطق نفوذ وحدود سياسية دون مراعاة كافية للواقع الجغرافي والاجتماعي والثقافي للسكان، وقد كان مؤتمر برلين سنة 1885م أحد المحطات المهمة في هذا التقسيم، إذ أسهم في تكريس منطق اقتسام النفوذ الاستعماري داخل القارة، دون أن تكون الشعوب الإفريقية طرفًا في تحديد حدودها أو اختيار شكل كياناتها السياسية اللاحقة .[42]

وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور دول إفريقية حديثة ذات حدود مصطنعة في كثير من الحالات، حيث جُمعت جماعات مختلفة داخل دولة واحدة، وقُسمت جماعات أخرى بين دولتين أو أكثر، ونتيجة لذلك أصبحت بعض المناطق الحدودية مجالًا للتداخل السكاني والقبلي واللغوي، وهو ما جعلها قابلة للتوتر عند حدوث خلاف سياسي بين الدول المتجاورة، كما أن بعض الحدود رُسمت بصورة غامضة أو غير دقيقة، خاصة في المناطق الصحراوية أو الجبلية أو النهرية، مما فتح المجال أمام اختلاف التفسير بين الدول لاحقًا .[43]

وقد حاولت منظمة الوحدة الإفريقية منذ تأسيسها أن تتعامل مع هذه الإشكالية من خلال تأكيد مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، فقد رأت الدول الإفريقية أن إعادة النظر الشاملة في الحدود بعد الاستقلال قد تؤدي إلى سلسلة واسعة من النزاعات، وربما إلى تفكك عدد من الدول الحديثة، لذلك جرى تبني هذا المبدأ باعتباره قاعدة عملية للحفاظ على الاستقرار، ومنع الدول من إثارة مطالب حدودية واسعة قد تهدد السلم والأمن في القارة .[44]

إلا أن الاعتراف بالحدود الموروثة لم يمنع استمرار النزاعات الحدودية، لأن الخلافات لم تكن دائمًا حول مبدأ وجود الحدود، بل حول تفسيرها أو ترسيمها أو إدارتها أو السيادة على مناطق معينة، فقد تكون الوثائق الاستعمارية غير واضحة، أو تكون الخرائط متعارضة، أو تتغير المعالم الطبيعية التي اعتمدت عليها الحدود، كما يحدث في بعض الحدود النهرية، وقد يكون النزاع مرتبطًا أيضًا بمناطق ذات قيمة اقتصادية أو استراتيجية، مما يزيد من تمسك كل طرف بموقفه . [45]

ومن الأسباب المهمة لنزاعات الحدود الإفريقية أيضًا ارتباط الحدود بقضايا الأمن القومي، فالدولة قد ترى في منطقة حدودية معينة عمقًا استراتيجيًا لأمنها، أو تخشى من استخدامها من جانب جماعات معارضة أو حركات مسلحة أو قوى خارجية، لذلك لا تنظر الدول إلى الحدود بوصفها خطوطًا جغرافية فقط، بل تعتبرها جزءًا من أمنها السياسي والعسكري، وعندما يختلط البعد الحدودي بالبعد الأمني تصبح التسوية أكثر تعقيدًا، لأن التنازل في نظر الطرف المتنازع قد يُفهم باعتباره مساسًا بالسيادة أو تهديدًا للأمن الوطني.

كما تلعب الموارد الاقتصادية دورًا مهمًا في بعض النزاعات الحدودية، فالمناطق الحدودية قد تحتوي على ثروات معدنية أو نفطية أو مائية أو أراضٍ زراعية أو ممرات تجارية، وهو ما يجعل السيطرة عليها ذات أهمية اقتصادية، وفي هذه الحالات لا يكون النزاع حول الخط الحدودي وحده، بل حول المنافع التي تترتب على السيادة على المنطقة المتنازع عليها، وهذا العامل يجعل الحل الدبلوماسي بحاجة إلى صيغ مرنة، مثل الإدارة المشتركة، أو تقاسم المنافع، أو إنشاء لجان فنية لترسيم الحدود وتنظيم استغلال الموارد.

وتزداد خطورة نزاعات الحدود عندما تنتقل من مستوى الخلاف السياسي إلى مستوى التعبئة الإعلامية أو العسكرية، فكثير من النزاعات تبدأ بمطالب دبلوماسية أو تصريحات سياسية، ثم تتحول تدريجيًا إلى حشد عسكري أو اشتباكات محدودة، وقد تتطور إلى مواجهة مسلحة إذا غابت قنوات الاتصال أو فشلت جهود الوساطة، لذلك فإن التعامل

الوقائي مع نزاعات الحدود يقتضي التحرك في مرحلة مبكرة، قبل أن تتراكم مشاعر العداء أو تصبح العودة إلى التفاوض أكثر صعوبة.

وقد شهدت القارة الإفريقية أمثلة متعددة على نزاعات حدودية تطورت بدرجات مختلفة، مثل النزاع المغربي الجزائري، والنزاع الإثيوبي الإريتري، والنزاع بين مالي وبوركينا فاسو، والنزاع بين الكاميرون ونيجيريا بشأن شبه جزيرة باكاسي، والنزاع المصري السوداني بشأن حلايب، وتكشف هذه النماذج أن نزاعات الحدود في إفريقيا ليست نمطًا واحدًا، بل تختلف من حيث أسبابها ودرجات حدتها ووسائل تسويتها، غير أنها تشترك في كونها تحتاج إلى إدارة دبلوماسية دقيقة تمنع التصعيد وتحافظ على الحد الأدنى من علاقات الجوار .[46]

حيث إن نزاعات الحدود الإفريقية لا يمكن التعامل معها من زاوية قانونية مجردة فقط، رغم أهمية القانون الدولي والوثائق والخرائط في تسويتها، بل تحتاج إلى مقاربة سياسية ودبلوماسية تراعي حساسية السيادة، وتراكمات التاريخ، ومصالح السكان، ومتطلبات الأمن والاستقرار، ومن ثم تصبح الدبلوماسية أداة ضرورية لا غنى عنها، لأنها تتيح مساحة للحوار والتفاوض وتخفيف التوتر، قبل اللجوء إلى القضاء الدولي أو التحكيم أو غير ذلك من الوسائل القانونية.

ثانيًا: دور المفاوضات والوساطة في تسوية نزاعات الحدود الإفريقية

تُعد المفاوضات من أهم الوسائل الدبلوماسية في تسوية نزاعات الحدود، لأنها تمنح أطراف النزاع فرصة مباشرة لعرض مواقفها وتبادل وجهات النظر والبحث عن حلول متدرجة، وتتميز المفاوضات بأنها تقوم على الاتصال المباشر بين الأطراف، وهو ما يساعد على إزالة سوء الفهم، وتحديد مواضع الخلاف بدقة، والتمييز بين المطالب الجوهرية والمواقف التفاوضية القابلة للتعديل، كما أنها تمنح الدول المتنازعة إحساسًا بأنها تشارك بنفسها في صياغة الحل، بدل أن يُفرض عليها من الخارج .[47]

وتظهر أهمية المفاوضات في نزاعات الحدود الإفريقية لأن هذه النزاعات غالبًا ما ترتبط بمسائل فنية وسياسية معقدة، مثل تحديد الإحداثيات، وتفسير الاتفاقيات القديمة، وفحص الخرائط، وتنظيم حركة السكان، وإدارة الموارد المشتركة، ولهذا فإن المفاوضات قد تأخذ شكل محادثات سياسية بين الحكومات، أو لجان فنية مشتركة، أو اتفاقات مرحلية لتنظيم الوضع في المناطق المتنازع عليها إلى حين الوصول إلى تسوية نهائية.

وقد أثبتت التجربة الإفريقية أن المفاوضات يمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في تخفيف التوتر حتى عندما لا تنهي النزاع بصورة كاملة، ففي بعض الحالات تساعد المفاوضات على وقف إطلاق النار، أو إنشاء لجان مشتركة، أو الاتفاق على تجميد الوضع الميداني، أو الامتناع عن التصعيد الإعلامي والعسكري، وهذه النتائج قد لا تمثل حلًا نهائيًا للنزاع، لكنها تفتح المجال أمام تسوية لاحقة وتمنع انتقال الخلاف إلى مواجهة أوسع .[48]

ومن أمثلة استخدام المفاوضات في تسوية نزاعات الحدود الإفريقية الاتفاقات التي تمت بين بعض الدول المتجاورة بشأن تنظيم الحدود وإدارتها، مثل الاتفاق بين جنوب إفريقيا وبوتسوانا سنة 1968م، والاتفاق بين مالي وموريتانيا سنة 1970م بشأن الصعوبات الفنية المرتبطة بالحدود النهرية، وتكشف هذه الأمثلة أن المفاوضات لا تكون فقط وسيلة لحل نزاع قائم، بل قد تكون أيضًا وسيلة لإدارة الحدود بصورة تمنع ظهور نزاعات مستقبلية، خاصة عندما تتفق الدول على تشكيل لجان مشتركة للنظر في المشكلات الحدودية .[49]

كما يظهر دور المفاوضات في النزاع الإثيوبي الإريتري، الذي تطور إلى مواجهة عسكرية بعد خلافات حول السيادة على بعض المناطق الحدودية، ورغم تدخل أطراف إقليمية ودولية في جهود التسوية، فإن المفاوضات بين الطرفين أسهمت في التوصل إلى اتفاق الجزائر سنة 2000م، بما يؤكد أن التسوية الدبلوماسية تظل ضرورية حتى في النزاعات

التي تصل إلى مستوى المواجهة المسلحة، لأن إنهاء الحرب يحتاج في النهاية إلى اتفاق سياسي وقانوني تقبله الأطراف . (50)

غير أن المفاوضات لا تنجح دائمًا بمجرد انعقادها، إذ يتوقف نجاحها على عدة شروط، من أهمها توافر الإرادة السياسية، ووجود حد أدنى من الثقة بين الأطراف، وقبول كل طرف بمبدأ التسوية، والابتعاد عن الخطاب المتشدد الذي يجعل التراجع أو التنازل أمرًا صعبًا، كما أن توقيت المفاوضات له أهمية كبيرة، فالتفاوض المبكر قد يمنع التصعيد، بينما التفاوض بعد وقوع خسائر بشرية ومادية كبيرة يكون أكثر تعقيدًا بسبب تراكم العداء وارتفاع سقف المطالب.

وإذا كانت المفاوضات تقوم على الاتصال المباشر بين الأطراف، فإن الوساطة تمثل وسيلة دبلوماسية مهمة عندما يتعذر هذا الاتصال أو يفقد فعاليته، وتقوم الوساطة على تدخل طرف ثالث يساعد الأطراف المتنازعة على تقريب وجهات النظر واقتراح صيغ للحل، دون أن يملك سلطة إلزامية تفرض الحل على الأطراف، وتنبع أهمية الوساطة من أنها توفر قناة اتصال غير مباشرة، وتخفف من حدة المواجهة السياسية، وتساعد الأطراف على الخروج من المأزق دون أن تظهر بمظهر المتنازل أمام الرأي العام الداخلي .(51)

وقد تأخذ الوساطة في النزاعات الإفريقية شكلًا فرديًا، عندما يقوم رئيس دولة أو شخصية سياسية بارزة بالتوسط بين الأطراف، وقد تأخذ شكلًا جماعيًا من خلال لجنة أو منظمة إقليمية أو قارية، وتتميز الوساطة الإفريقية بأنها تستند في كثير من الحالات إلى الروابط السياسية والتاريخية بين الدول الإفريقية، وإلى إدراك مشترك بأن استمرار النزاع قد يضر بالإقليم كله، وليس بالدولتين المتنازعتين فقط.

ومن نماذج الوساطة في نزاعات الحدود الإفريقية الوساطة التي قام بها الإمبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي في النزاع الحدودي المغربي الجزائري، إلى جانب جهود إفريقية أخرى هدفت إلى وقف إطلاق النار وتهيئة المجال للحوار بين الطرفين، وقد عكست هذه الوساطة إدراكًا مبكرًا لدى الدول الإفريقية بأن النزاع بين دولتين حديثتي الاستقلال قد يؤثر في استقرار القارة وفي صورة منظمة الوحدة الإفريقية الوليدة .(52)

كما برزت الوساطة في النزاع بين مالي وبوركينا فاسو، حيث تدخلت أطراف إفريقية متعددة، من بينها وساطات فردية وإقليمية، وصولًا إلى قبول الطرفين عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، ويبيّن هذا المثال أن الوساطة قد لا تنهي النزاع بنفسها، لكنها قد تساعد في نقل النزاع من ساحة المواجهة إلى ساحة القانون، وذلك من خلال إقناع الأطراف بالاحتكام إلى جهة قضائية أو تحكيمية للفصل في الخلاف .(53)

ومن أمثلة الوساطة أيضًا الجهود التي بُذلت في النزاع بين الكاميرون ونيجيريا بشأن شبه جزيرة باكاسي، حيث ساعدت بعض الوساطات الإفريقية على عقد لقاءات سياسية بين الطرفين، وتهيئة أجواء الحوار، قبل أن يتخذ النزاع مساره القانوني أمام محكمة العدل الدولية، ويعكس هذا النموذج أهمية التكامل بين الوسائل الدبلوماسية والوسائل القانونية، إذ قد تبدأ التسوية بجهود دبلوماسية تخفف التوتر، ثم تنتقل إلى القضاء الدولي عندما يحتاج النزاع إلى حسم قانوني .(54)

وتتميز الوساطة بأنها أكثر مرونة من الوسائل القضائية، لأنها تسمح باقتراح حلول سياسية لا تقتصر على منطق الكسب والخسارة، فقد يقترح الوسيط ترتيبات انتقالية، أو لجانًا مشتركة، أو إدارة مشتركة لمنطقة معينة، أو ضمانات أمنية، أو وقفًا للتصعيد الإعلامي والعسكري، وهذه المرونة تجعل الوساطة مناسبة لنزاعات الحدود التي يصعب فيها أحيانًا الوصول إلى حل قانوني سريع أو نهائي.

إذ إن الوساطة تواجه تحديات متعددة، من أهمها رفض أحد الأطراف للوسيط أو التشكيك في حياده، أو تمسك الأطراف بمواقف متصلبة، أو غياب أدوات الضغط التي تجعل الأطراف تلتزم بما يتم الاتفاق عليه، كما أن الوساطة قد تنجح في وقف التصعيد دون أن تنجح في تسوية جذور النزاع، مما يجعل احتمالات تجدد الخلاف قائمة إذا لم تُستكمل الجهود الدبلوماسية بإجراءات قانونية وفنية وسياسية واضحة.

ومن ثم، فإن المفاوضات والوساطة لا ينبغي النظر إليهما بوصفهما وسيلتين منفصلتين، بل بوصفهما أداتين متكاملتين في تسوية نزاعات الحدود، فقد تبدأ التسوية بوساطة تفتح قنوات الاتصال، ثم تتحول إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف، أو تبدأ بمفاوضات ثنائية تتعثر، فتأتي الوساطة لدفعها من جديد، وفي كلتا الحالتين تظل فاعلية الدبلوماسية مرتبطة بقدرتها على إدارة النزاع تدريجيًا، ومنع تصعيده، والوصول إلى حلول واقعية تراعي السيادة والاستقرار ومصالح السكان.

يرى الباحث أن الوسائل الدبلوماسية، وخاصة المفاوضات والوساطة، تمثل الخيار الأكثر ملاءمة لتسوية نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية، لأنها تراعي حساسية هذه النزاعات وارتباطها بالسيادة والأمن والتاريخ، فالحلول العسكرية قد تؤدي إلى فرض واقع مؤقت، لكنها لا تعالج جذور النزاع، بل قد تزيد من تعقيده وتُبقي مشاعر العداء قائمة بين الدول المتجاورة.

كما يرى الباحث أن نجاح المفاوضات والوساطة في النزاعات الحدودية الإفريقية يتوقف على مدى قدرة الأطراف على تجاوز النظرة الصفرية للنزاع، والقبول بفكرة الحلول المتدرجة، فليس من الضروري أن تؤدي كل وساطة إلى تسوية نهائية مباشرة، فقد يكون وقف التصعيد، أو إنشاء لجنة مشتركة، أو الاتفاق على إحالة النزاع إلى جهة قضائية، نجاحًا دبلوماسيًا مهمًا إذا كان يمنع الحرب ويحافظ على علاقات الجوار.

ويرى الباحث كذلك أن الدبلوماسية الإفريقية تكون أكثر فاعلية عندما تجمع بين البعد السياسي والبعد الفني والقانوني، لأن نزاعات الحدود لا تُحل بالخطاب السياسي وحده، كما لا تُحل بالخرائط والوثائق وحدها، لذلك فإن التسوية الناجحة تحتاج إلى إرادة سياسية، وخبرة فنية في ترسيم الحدود، وضمانات قانونية، وآليات متابعة تمنع تجدد الخلاف.

يتضح مما سبق أن نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية ترتبط في جانب كبير منها بالإرث الاستعماري، وبالطريقة التي رُسمت بها الحدود دون مراعاة كافية للواقع الجغرافي والاجتماعي والثقافي للقارة، كما أن هذه النزاعات تتغذى أحيانًا من عوامل أمنية واقتصادية وسياسية تجعل تسويتها أكثر صعوبة، خاصة عندما ترتبط بالمناطق الاستراتيجية أو الموارد الطبيعية أو التداخل السكاني.

كما تبين أن الوسائل الدبلوماسية، وعلى رأسها المفاوضات والوساطة، تمثل أدوات رئيسية في تسوية نزاعات الحدود الإفريقية، فالمفاوضات تتيح للأطراف المتنازعة التواصل المباشر والبحث عن حلول مشتركة، بينما توفر الوساطة دورًا مساعدًا عندما تتعثر قنوات الاتصال أو تزداد حدة التوتر، ورغم أن هذه الوسائل لا تؤدي دائمًا إلى حل نهائي، فإنها تسهم في منع التصعيد، ووقف المواجهات، وتهيئة المجال لتسويات قانونية أو سياسية لاحقة.

ومن ثم، فإن دراسة الوسائل الدبلوماسية في تسوية نزاعات الحدود تمهد للانتقال إلى النموذج التطبيقي الخاص بالنزاع الحدودي المغربي الجزائري، باعتباره أحد النماذج المبكرة التي كشفت عن دور الدبلوماسية الإفريقية في احتواء النزاعات الحدودية بين الدول الإفريقية.

المبحث الرابع: النزاع الحدودي المغربي الجزائري نموذجًا لتطبيق الدبلوماسية الوقائية الإفريقية

يُعد النزاع الحدودي المغربي الجزائري من أبرز النماذج المبكرة التي تكشف طبيعة الدور الذي أدته الدبلوماسية الإفريقية في التعامل مع نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية بعد الاستقلال، فقد ظهر هذا النزاع في مرحلة دقيقة من تاريخ القارة الإفريقية، حيث كانت كثير من الدول حديثة العهد بالاستقلال، وكانت منظمة الوحدة الإفريقية قد بدأت خطواتها الأولى في بناء إطار جماعي لحفظ السلم وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء.

وتكمن أهمية هذا النزاع في أنه لم يكن مجرد خلاف ثنائي بين دولتين متجاورتين، بل كان اختبارًا مبكرًا لقدرة القارة الإفريقية على معالجة مشكلاتها الحدودية بوسائل سلمية، بعيدًا عن استمرار المواجهة المسلحة أو تدويل النزاع بصورة

كاملة، كما أن هذا النزاع ارتبط بإحدى أكثر الإشكاليات حضورًا في إفريقيا، وهي إشكالية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وما تركته من خلافات حول السيادة والترسيم والحقوق التاريخية.

وقد شهد النزاع المغربي الجزائري تدخلات دبلوماسية متعددة، شملت مساعي حميدة ووساطات عربية وإفريقية، إلى جانب دور منظمة الوحدة الإفريقية، ومحاولات مباشرة بين الطرفين للوصول إلى تسوية، ومن ثم فإن دراسة هذا النزاع تتيح الوقوف على حدود فاعلية الدبلوماسية الوقائية الإفريقية، ومدى قدرتها على احتواء التصعيد، وتهيئة المناخ المناسب للتفاوض، وتحويل النزاع من ساحة المواجهة العسكرية إلى ساحة الحوار السياسي.

أولًا: الخلفية التاريخية والسياسية للنزاع الحدودي المغربي الجزائري

ترجع جذور النزاع الحدودي المغربي الجزائري إلى المرحلة الاستعمارية، حيث خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي، بينما تعرض المغرب لنظام الحماية الفرنسية والإسبانية، وقد أسهم هذا الوضع في خلق إشكالات حدودية معقدة، إذ لم تكن الحدود بين البلدين مرسومة بصورة واضحة في جميع المناطق، كما أن السلطات الاستعمارية تعاملت مع بعض المناطق الحدودية وفقًا لمصالحها الإدارية والعسكرية، دون مراعاة كافية للاعتبارات التاريخية والسياسية التي تمسك بها الطرفان لاحقًا .[55]

وقد ارتبط النزاع بصفة خاصة بمناطق حدودية في الجنوب الغربي الجزائري، قريبة من تندوف وبشار، حيث تمسك المغرب ببعض المطالب التاريخية، في حين تمسكت الجزائر بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، باعتباره مبدأً مستقرًا في الممارسة الإفريقية بعد الاستقلال، ومن هنا ظهر التباين بين موقفين: موقف يستند إلى اعتبارات تاريخية وسياسية، وموقف يستند إلى مبدأ قانوني إفريقي عام يقوم على عدم المساس بالحدود القائمة عند الاستقلال .[56]

وقد زادت حساسية النزاع بسبب توقيته؛ فالجزائر كانت قد حصلت على استقلالها سنة 1962م بعد حرب تحرير طويلة، وكانت منشغلة ببناء مؤسسات الدولة الجديدة، في حين كان المغرب يسعى إلى تثبيت رؤيته بشأن حدوده ومجاله الإقليمي، لذلك لم يكن الخلاف الحدودي مجرد خلاف فني حول خط حدودي، بل ارتبط بمسألة السيادة الوطنية وبناء الدولة وتحديد العلاقة بين دولتين مغاربيتين كان يفترض أن تقوم علاقتهما على التعاون وحسن الجوار.

وتصاعد التوتر بين البلدين عندما أُثيرت قضية الحدود بصورة مباشرة بعد استقلال الجزائر، حيث طلب الجانب المغربي إعادة النظر في بعض المناطق الحدودية، بينما رأى الجانب الجزائري تأجيل البحث في هذه المسألة في ظل الظروف السياسية الداخلية التي كانت تمر بها الدولة الجزائرية الجديدة، ومع استمرار الخلاف، أخذت العلاقات بين الطرفين تتجه نحو التوتر، ثم تطورت إلى مواجهات عسكرية محدودة في بعض المناطق الحدودية .[57]

وقد شكّل اندلاع المواجهة المسلحة بين المغرب والجزائر سنة 1963م تحولًا مهمًا في مسار النزاع، إذ انتقل الخلاف من المجال السياسي والدبلوماسي إلى المجال العسكري، وقد أدت المناوشات والاشتباكات الحدودية إلى زيادة حدة التوتر بين البلدين، ودفعت أطرافًا عربية وإفريقية إلى التدخل من أجل وقف إطلاق النار ومنع امتداد النزاع، ويُظهر ذلك أن النزاعات الحدودية، إذا لم تُدار مبكرًا بوسائل وقائية، قد تتحول سريعًا إلى صدام مسلح يصعب احتواؤه.

ورغم أن النزاع كان في ظاهره خلافًا حدوديًا بين دولتين، فإن أبعاده كانت أوسع من ذلك، لأنه وقع في إطار إقليمي مغاربي وإفريقي حساس، فقد كانت القارة الإفريقية في بداية تأسيس تنظيمها القاري، وكانت منظمة الوحدة الإفريقية تسعى إلى ترسيخ مبادئها الأولى، خاصة مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية، ومبدأ احترام الحدود القائمة، ومن ثم مثّل النزاع المغربي الجزائري اختبارًا مبكرًا لمدى قدرة المنظمة الإفريقية الوليدة على التعامل مع نزاع بين دولتين عضوين فيها . [58]

كما أن النزاع كشـــف عن صـــعوبة التوفيق بين الاعتبارات التاريخية التي قد تتمســـك بها بعض الدول، وبين الاعتبارات القانونية والسياسية التي تبنتها منظمة الوحدة الإفريقية، فلو فُتح الباب أمام إعادة النظر في الحدود على أساس المطالب التاريخية، لأدى ذلك إلى إثارة عدد كبير من النزاعات داخل القارة، نظرًا لأن معظم الحدود الإفريقية رُســمت في ظروف استعمارية مشابهة، ولهذا اتجهت الدبلوماسية الإفريقية إلى احتواء النزاع دون تشجيع مبدأ مراجعة الحدود بصورة عامة.

ومن الناحية السياسية، ساعدت طبيعة العلاقة بين البلدين على تعقيد الأزمة، فقد كان كل طرف ينظر إلى النزاع باعتباره يمس الســيادة والكرامة الوطنية، وهو ما جعل التراجع أو تقديم تنازلات أمرًا صــعبًا، كما أن التعبئة الســياســية والإعلامية المصاحبة للنزاع زادت من حدة المواقف، وجعلت الحاجة إلى وساطة خارجية أكثر إلحاحًا، حتى يمكن للطرفين العودة إلى الحوار دون أن يبدو أي منهما في موقف ضعف.

فإن النزاع لم يتحول إلى حرب طويلة المدى، ويرجع ذلك إلى ســرعة تدخل بعض الأطراف العربية والإفريقية، وإلى إدراك الطرفين أن اســتمرار المواجهة المســلحة قد يضــر بمصــالحهما وباســتقرار المنطقة، ومن هنا بدأ المســار الدبلوماسي يأخذ مكانه تدريجيًا، سواء من خلال المساعي الحميدة أو الوساطات، أو من خلال محاولة نقل النزاع إلى إطار منظمة الوحدة الإفريقية.

ثانيًا: الجهود الدبلوماسية الإفريقية في احتواء النزاع وفاعليتها

شهد النزاع الحدودي المغربي الجزائري عددًا من الجهود الدبلوماسية التي استهدفت وقف التصعيد وتهيئة المجال للتســوية، وقد تنوعت هذه الجهود بين وســاطات عربية جماعية، ومبادرات فردية لبعض القادة، ومســاعٍ حميدة من الأمم المتحدة، إضــافة إلى وســاطة إفريقية كان لها دور بارز في تحويل النزاع من المواجهة العســكرية إلى مســار الحوار والتفاوض .[59]

وقد حاولت جامعة الدول العربية التدخل في النزاع بحكم انتماء المغرب والجزائر إلى الإطار العربي، فدعا مجلس الجامعة إلى وقف إطلاق النار فورًا واحتواء الأزمة بين البلدين، ورغم أهمية هذا التدخل من الناحية الســياســية، فإن النزاع ظل يحتاج إلى إطار إفريقي أكثر ارتباطًا بطبيعته الحدودية والقارية، خاصــة أنه كان يمس مبدأً أســاســيًا من المبادئ التي بدأت منظمة الوحدة الإفريقية في ترسيخها، وهو مبدأ احترام الحدود وتسوية النزاعات الإفريقية داخل البيت الإفريقي .[60]

أما على المستوى الإفريقي، فقد برزت وساطة الإمبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي، الذي سعى إلى جمع طرفي النزاع والبحث عن صــيغة لوقف إطلاق النار، وقد أســفرت هذه الجهود عن عقد اجتماع باماكو في مالي ســنة 1963م، بمشــاركة قادة من المغرب والجزائر وإثيوبيا ومالي، وهو الاجتماع الذي مثّل محطة مهمة في تهدئة النزاع، وقد انتهى الاجتماع إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار، وإنشــاء لجنة عســكرية مشــتركة، وتحديد منطقة محايدة بين الطرفين، والامتناع عن الحملات الإعلامية المتبادلة .[61]

وتكشف هذه الوساطة عن إحدى خصائص الدبلوماسية الإفريقية في تلك المرحلة، وهي اعتمادها على المكانة الشــخصــية والســياســية لبعض القادة الأفارقة، أكثر من اعتمادها على جهاز مؤســســي مكتمل، فقد كانت منظمة الوحدة الإفريقية لا تزال حديثة النشأة، ولم تكن قد طورت بعد آليات متقدمة للإنذار المبكر أو الوساطة المؤسسية، ولذلك كان تدخل القادة الأفارقة المؤثرين يمثل أداة مهمة لاحتواء النزاعات.

ولم تقف الجهود الإفريقية عند الوســاطة الفردية، بل تحركت منظمة الوحدة الإفريقية من خلال مجلس وزرائها لتشكيل لجنة خاصــة لدراســة النزاع وإيجاد حل له، وقد كان قبول المغرب والجزائر عرض النزاع على هذا الإطار الإفريقي مؤشرًا مهمًا على رغبة الطرفين في عدم تدويل الأزمة بصورة كاملة، وعلى قبول مبدئي بدور المنظمة الإفريقية في معالجة

النزاعات بين أعضائها، كما أن استمرار متابعة المنظمة لأعمال اللجنة الخاصة يعكس محاولة مبكرة لبناء دور مؤسسي إفريقي في تسوية النزاعات .[62]

وقد مثّلت قرارات منظمة الوحدة الإفريقية بشأن النزاع محاولة لتثبيت وقف التصعيد ودفع الطرفين نحو التسوية السلمية، وعلى الرغم من أن المنظمة لم تكن تملك أدوات إلزام قوية، فإنها استطاعت أن توفر غطاءً سياسيًا إفريقيًا للتهدئة، وأن تحول النزاع إلى قضية قابلة للمعالجة عبر اللجان والاجتماعات والقرارات، بدل بقائه في نطاق الاشتباك العسكري المباشر، وهذا في حد ذاته يمثل جانبًا من فاعلية الدبلوماسية الوقائية، لأن منع استمرار القتال يُعد مرحلة ضرورية قبل أي تسوية نهائية.

كما ساعدت الجهود الإفريقية والعربية في فتح الطريق أمام مفاوضات مباشرة بين المغرب والجزائر، فقد عُقدت محادثات بين البلدين أسفرت عن الاتفاق على بعض الترتيبات المتعلقة بعودة حرية تنقل الأشخاص والأموال، والسماح بعودة من طُرد من مواطني البلدين، وتعويض المتضررين، إلى جانب محادثات اقتصادية ومالية لاحقة تناولت مشكلات التبادل التجاري والرسوم الجمركية، وتُظهر هذه المحادثات أن التسوية لم تكن محصورة في الجانب الحدودي فقط، بل شملت محاولة ترميم العلاقات الثنائية التي تضررت بفعل النزاع .[63]

وتدل هذه المرحلة على أن الوساطة الإفريقية أدت دورًا تمهيديًا مهمًا، لأنها لم تفرض الحل النهائي، لكنها ساعدت في تهيئة المناخ السياسي للتفاوض، فنجاح الدبلوماسية الوقائية لا يعني دائمًا إنهاء النزاع فورًا، بل قد يتمثل في وقف إطلاق النار، وإعادة الاتصال بين الأطراف، وتخفيف الخطاب العدائي، وفتح الطريق أمام ترتيبات لاحقة، وهذا ما تحقق نسبيًا في النزاع المغربي الجزائري، حيث انتقل الطرفان من المواجهة إلى التفاوض، ولو بصورة تدريجية.

وقد استمرت منظمة الوحدة الإفريقية في متابعة النزاع من خلال قرارات لاحقة أكدت مضمون قراراتها السابقة، ودعت إلى استمرار التسوية السلمية، كما بقيت اللجنة الإفريقية الخاصة إطارًا لمتابعة المسألة، وهو ما يعكس أن المنظمة لم تكتف بالتدخل اللحظي، بل حاولت أن تجعل للنزاع مسارًا دبلوماسيًا مستمرًا، ورغم محدودية إمكانات المنظمة في تلك المرحلة، فإن استمرارها في المتابعة كان دليلًا على إدراكها خطورة النزاعات الحدودية على وحدة القارة واستقرارها .[64]

وقد تُوجت الجهود الدبلوماسية لاحقًا بتوقيع معاهدة إنهاء النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر على هامش مؤتمر القمة التاسع لمنظمة الوحدة الإفريقية في الرباط سنة 1972م، ويُعد توقيع هذه المعاهدة نتيجة مهمة لمسار طويل من الوساطات والمفاوضات والمساعي الدبلوماسية التي امتدت منذ اندلاع النزاع سنة 1963م، كما أن توقيعها في إطار قمة إفريقية يعكس البعد القاري للتسوية، ويؤكد أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت حاضرة في مسار إنهاء النزاع ولو بصورة تدريجية.[65]، فإن تقييم فاعلية الدبلوماسية الإفريقية في هذا النزاع يحتاج إلى قدر من التوازن، فمن ناحية أولى، يمكن القول إن الدبلوماسية الإفريقية نجحت في احتواء التصعيد ومنع استمرار المواجهة المسلحة، كما ساعدت على إدخال الطرفين في مسار تفاوضي، وأسهمت في الوصول إلى اتفاق لاحق، ومن ناحية ثانية، لم تكن هذه الدبلوماسية قادرة وحدها على إنهاء كل آثار النزاع أو معالجة جميع أبعاده السياسية العميقة، لأن العلاقة المغربية الجزائرية ظلت محكومة بعوامل أخرى تجاوزت مسألة الحدود المباشرة.

ويكشف هذا النموذج أن الدبلوماسية الوقائية الإفريقية في بداياتها كانت تمتلك قدرة مهمة على التهدئة، لكنها كانت محدودة في قدرتها على الإلزام والمتابعة الطويلة، فقد استطاعت الوساطات الإفريقية أن توقف التصعيد وأن تهيئ المجال للتسوية، لكنها لم تكن تملك أدوات قوية لضمان معالجة كل جذور الخلاف، وهذا أمر يمكن فهمه في ضوء حداثة منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، وضعف مؤسساتها، وتمسك الدول الإفريقية بمبدأ السيادة وعدم التدخل.

كما يوضح النزاع المغربي الجزائري أن الدبلوماسية الوقائية تكون أكثر فاعلية عندما تتدخل في الوقت المناسب، فقد كان التدخل الإفريقي السريع نسبيًا بعد اندلاع المواجهات عاملًا مهمًا في منع اتساع النزاع، غير أن الوقاية بمعناها

الدقيق كان يفترض أن تبدأ قبل وصـــول الخلاف إلى المواجهة المســـلحة، من خلال معالجة مبكرة للمطالب الحدودية والتوترات السـياسـية بين البلدين، ومن هنا يمكن القول إن الدبلوماسـية الإفريقية في هذه الحالة كانت أقرب إلى دبلوماسـية احتواء وتهدئة منها إلى دبلوماسية وقائية كاملة بالمعنى السابق على النزاع.

وتبدو أهمية هذا النموذج أيضًـــا في أنه أســـس لوعي إفريقي مبكر بخطورة النزاعات الحدودية، وبضـــرورة وجود آليات قارية للتعامل معها، فرغم محدودية التجربة، فإنها كشـفت أن ترك النزاعات الحدودية دون تدخل قد يؤدي إلى صـدام مسـلح، وأن الوسـاطة الإفريقية قادرة على لعب دور مفيد إذا توفرت لها الشـرعية السـياسـية وقبول الأطراف، ولذلك يمكن النظر إلى هذه الحالة باعتبارها من التجارب التي أســـهمت في تطور التفكير الإفريقي اللاحق حول إنشـــاء آليات أكثر تنظيمًا لمنع النزاعات وتسويتها.

يرى الباحث أن النزاع الحدودي المغربي الجزائري يكشف بوضوح أن الدبلوماسية الإفريقية استطاعت، رغم حداثة مؤسـساتها وضـعف أدواتها آنذاك، أن تؤدي دورًا مهمًا في احتواء التصـعيد ومنع اسـتمرار المواجهة العسـكرية بين دولتين إفريقيتين حديثتي الاسـتقلال، فقد وفرت الوسـاطات الإفريقية غطاءً سـياسـيًا للتهدئة، وسـاعدت الطرفين على الانتقال من منطق المواجهة إلى منطق الحوار.

غير أن الباحث يرى أيضًا أن هذه الدبلوماسية لم تصل إلى مستوى الوقاية الكاملة؛ لأنها تحركت بصورة أساسية بعد اندلاع المواجهة، لا قبلها، ولذلك فإن الدرس الأهم من هذه الحالة هو أن النزاعات الحدودية تحتاج إلى تدخل مبكر قبل تراكم التوترات، وإلى آليات متابعة فعالة لا تكتفي بوقف إطلاق النار، بل تعمل على معالجة الأسباب العميقة للنزاع.

كما يرى الباحث أن النموذج المغربي الجزائري يؤكد أن الوسـاطة والمفاوضـات لا تحققان النجاح بصـورة منفردة، وإنما تحتاجان إلى بيئة سـياسـية مسـاعدة، وثقة متبادلة، وضـمانات متابعة، وإرادة حقيقية لدى أطراف النزاع، فالدبلوماسـية يمكن أن تفتح الطريق أمام التسوية، لكنها لا تستطيع أن تفرض سـلامًا مستقرًا ما لم تكن الأطراف نفسـها مستعدة لتحويل الاتفاقات إلى واقع عملي.

يتضح من خلال دراسة النزاع الحدودي المغربي الجزائري أنه يمثل نموذجًا مهمًا لفهم طبيعة الدبلوماسية الإفريقية في التعامل مع نزاعات الحدود، فقد نشـأ النزاع في إطار تاريخي وسـياسـي معقد، ارتبط بالحدود الموروثة عن الاسـتعمار، وباختلاف المواقف بين المطالب التاريخية ومبدأ احترام الحدود القائمة عند الاســـتقلال، وقد أدى تصـــاعد الخلاف إلى مواجهة عسكرية سنة 1963م، الأمر الذي استدعى تدخلات دبلوماسية عربية وإفريقية لوقف التصعيد.

كما تبين أن الجهود الإفريقية، سواء من خلال وساطة بعض القادة أو من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، أسهمت في تهدئة النزاع وفتح الطريق أمام المفاوضـات الثنائية، وصـولًا إلى توقيع معاهدة إنهاء النزاع الحدودي سنة 1972م، ورغم أن هذه الجهود لم تعالج كل أبعاد العلاقة المغربية الجزائرية، فإنها نجحت في منع اسـتمرار المواجهة المسـلحة، وفي إثبات أن الدبلوماسية الإفريقية يمكن أن تكون أداة مهمة في احتواء النزاعات الحدودية بين الدول الإفريقية.

وبذلك يكشف هذا النموذج أن فاعلية الدبلوماسية الوقائية الإفريقية لا تقاس فقط بقدرتها على الوصول إلى تسوية نهائية، بل تقاس أيضًـــا بقدرتها على منع التصـــعيد، ووقف المواجهة، وإعادة الأطراف إلى مســـار الحوار، وهو ما يجعل النزاع المغربي الجزائري حالة دالة على أهمية تطوير الآليات الإفريقية الوقائية، حتى تصـــبح أكثر قدرة على التدخل قبل اندلاع النزاعات، لا بعد وقوعها.

الخاتمة

يتضـح من خلال ما سـبق أن الدبلوماسـية الوقائية الإفريقية تمثل أحد المسـارات المهمة في التعامل مع نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية، خاصـة في ظل ما خلّفه الاستعمار من حدود مصـطنعة كانت سببًا في كثير من التوترات بين

الدول المتجاورة، وقد بيّن البحث أن نجاح الدبلوماسية الوقائية لا يتوقف على وجود الآليات والمؤسسات فقط، بل يرتبط بمدى توافر الإرادة السياسية، وسرعة التدخل، وقدرة الأطراف الإفريقية على توظيف الوساطة والمفاوضات قبل تفاقم النزاع، كما أظهر تطبيق البحث على النزاع الحدودي المغربي الجزائري أن الدبلوماسية الإفريقية، رغم محدودية إمكاناتها في بداياتها، استطاعت أن تسهم في احتواء التصعيد وفتح المجال أمام الحلول السلمية.

النتائج

1. أظهرت الدراسة أن النزاعات الحدودية في إفريقيا ترتبط في جانب كبير منها بالحدود التي ورثتها الدول الإفريقية عن الاستعمار، والتي لم تراعِ في كثير من الأحيان الامتدادات القبلية والجغرافية والاجتماعية للشعوب الإفريقية.
2. توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الوقائية تُعد وسيلة مهمة في منع النزاعات واحتوائها، لأنها تقوم على التدخل المبكر قبل تحول الخلافات إلى صراعات مسلحة.
3. بيّنت الدراسة أن الاتحاد الإفريقي حاول تطوير آليات مؤسسية للتعامل مع النزاعات، من أبرزها مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهيئة الحكماء، ونظام الإنذار المبكر، والقوة الإفريقية الجاهزة، وصندوق السلام.
4. أوضحت الدراسة أن المنظمات الإقليمية الإفريقية تؤدي دورًا مهمًا في احتواء النزاعات، نظرًا لقربها الجغرافي والسياسي من مناطق التوتر، وقدرتها على فهم خصوصية النزاعات داخل أقاليمها.
5. أثبتت الدراسة أن المفاوضات والوساطة من أكثر الوسائل الدبلوماسية استخدامًا في تسوية نزاعات الحدود الإفريقية، لما لهما من قدرة على تخفيف التوتر وإعادة الأطراف إلى الحوار.
6. كشفت الدراسة أن النزاع الحدودي المغربي الجزائري مثّل اختبارًا مبكرًا لقدرة الدبلوماسية الإفريقية على التعامل مع النزاعات الحدودية بين الدول الإفريقية حديثة الاستقلال.
7. توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الإفريقية نجحت في النزاع المغربي الجزائري في احتواء التصعيد ووقف المواجهة المسلحة، لكنها لم تصل إلى مستوى الوقاية الكاملة لأنها تحركت أساسًا بعد اندلاع النزاع.
8. بيّنت الدراسة أن فاعلية الدبلوماسية الوقائية الإفريقية تظل محدودة إذا غابت الإرادة السياسية لدى أطراف النزاع، أو ضعفت آليات المتابعة والتنفيذ، أو غابت الثقة بين الدول المتنازعة.

التوصيات

1. ضرورة تعزيز دور الاتحاد الإفريقي في الوقاية من نزاعات الحدود، من خلال تفعيل آليات الإنذار المبكر وربطها بقرارات سياسية سريعة وفعالة.
2. دعم دور مجلس السلم والأمن الإفريقي وهيئة الحكماء في التدخل المبكر عند ظهور بوادر التوتر الحدودي بين الدول الإفريقية.
3. تشجيع الدول الإفريقية على اللجوء إلى المفاوضات والوساطة قبل تصاعد الخلافات الحدودية إلى مواجهات مسلحة.
4. إنشاء لجان حدودية مشتركة بين الدول المتجاورة تتولى معالجة المشكلات الفنية والعملية المتعلقة بالحدود بصورة مستمرة.
5. تعزيز التنسيق بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية، حتى لا تتكرر الجهود أو تتعارض المبادرات أثناء معالجة النزاعات.
6. دعم ثقافة التسوية السلمية داخل العلاقات الإفريقية، والابتعاد عن الخطاب السياسي والإعلامي الذي يزيد من حدة التوتر بين الدول المتنازعة.

7. توفير موارد مالية وفنية كافية لآليات الدبلوماسية الوقائية الإفريقية، حتى تستطيع أداء دورها بفاعلية قبل اندلاع النزاعات.

مقترحات البحوث المستقبلية

1. دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في الوقاية من النزاعات الحدودية بين الدول الإفريقية.
2. الوساطة الإفريقية وأثرها في تسوية النزاعات بين الدول: دراسة مقارنة بين نماذج إفريقية مختارة.
3. دور المنظمات الإقليمية الفرعية في دعم الدبلوماسية الوقائية في إفريقيا.
4. أثر الحدود الموروثة عن الاستعمار في استمرار النزاعات السياسية والأمنية بين الدول الإفريقية.

الهوامش البحث:

---

(1) أحمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 2004م، ص182.

(2) فاروق مجدلاوي، الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية، دار روائع مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004م، ص88.

(3) حسن عبد الله المنقوري، "الحلول الدبلوماسية لفض نزاعات الحدود"، مجلة الدراسات الدبلوماسية السعودية، العدد الخامس، 1988م، ص14.

(4) عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، بدون طبعة، 2005م، ص62.

(5) إبراهيم أحمد نصر الله، "نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي"، مجلة آفاق إفريقية، العدد 12، القاهرة، 2002-2003م، ص40.

(6) شوقي الجمل وآخرون، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2004م، ص313-314.

(7) شوقي الجمل وآخرون، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2004م، ص313-314.

(8) حسن عبد الله المنقوري، "الحلول الدبلوماسية لفض نزاعات الحدود"، مجلة الدراسات الدبلوماسية السعودية، العدد الخامس، 1988م، ص14.

(9) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2003م، ص283.

(10) مايكل لوند، منع المنازعات العنيفة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999م، ص58.

(11) إبراهيم أحمد نصر الله، "نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي"، مجلة آفاق إفريقية، العدد 12، القاهرة، 2002-2003م، ص40.

(12) رجب عمر العاتي، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2012م، ص109.

(13) Michael S، Lund, Preventing Violent Conflicts: A Strategy for Preventive Diplomacy, United States Institute of Peace Press, Washington, 1996, p. 37.

(14) Boutros Boutros-Ghali, An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-keeping, United Nations, New York, 1992, p. 11.

(15) علياء أحمد فرغلي، البعد الوقائي في دبلوماسية مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، 2004م، ص65-66.

(16) رجب عمر العاتي، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2012م، ص109.

(17) حسن عبد الله المنقوري، "الحلول الدبلوماسية لفض نزاعات الحدود"، مجلة الدراسات الدبلوماسية السعودية، العدد الخامس، 1988م، ص14.

(18) Payton B، Wild, "The Organization of African Unity and the Algerian-Moroccan Border Conflict: A Study of New Machinery for Peacekeeping and for the Peaceful Settlement of Disputes among African States," International Organization, Vol. 20, No. 1, 1966, p. 18.

(19) أحمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 2004م، ص182.

(20) علياء أحمد فرغلي، البعد الوقائي في دبلوماسية مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، 2004م، ص34.

(21) بطرس بطرس غالي، خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام، الأمم المتحدة، نيويورك، 1992م، ص11.

(22) مايكل لوند، منع المنازعات العنيفة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999م، ص58.

(23) بطرس بطرس غالي، خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام، مرجع سبق ذكره، ص13.

(24) إبراهيم أحمد نصر الله، "نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي"، مجلة آفاق إفريقية، العدد 12، القاهرة، 2002-2003م، ص40.

(25) عبد المنعم منصور الحر، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2010م، ص23.

(26) رجب عمر العاتي، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2012م، ص109.

(27) عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، بدون طبعة، 2005م، ص62.

(28) علياء أحمد فرغلي، البعد الوقائي في دبلوماسية مصر، مرجع سبق ذكره، ص65-66.

(29) إبراهيم أحمد نصر الله، "نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي"، مجلة آفاق إفريقية، العدد 12، القاهرة، 2002-2003م، ص40.

(30) رجب عمر العاتي، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2012م، ص109.

(31) إبراهيم أحمد نصر الله، "نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص40.

(32) رجب عمر العاتي، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات، مرجع سبق ذكره، ص112.

(33) محمود أبو العينين، "دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في الوقاية من النزاعات"، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، جامعة القاهرة، 2007م، ص58-59.

(34) عبد المنعم منصور الحر، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2010م، ص23.

(35) رجب عمر العاتي، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات، مرجع سبق ذكره، ص118.

(36) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(37) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005م، ص415.

(38) أحمد إبراهيم عبد العاطي، التسوية السلمية للصراعات الإفريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2004م، ص96-98.

(39) دور المنظمات الإقليمية الفرعية وبعض التجمعات والدول في حفظ السلم والأمن في إفريقيا، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، جامعة القاهرة، 2005م، ص88-89.

(40) دور المنظمات الإقليمية الفرعية وبعض التجمعات والدول في حفظ السلم والأمن في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص89.

(41) المرجع نفسه.

(42) عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بدون طبعة، 2007م، ص130.

(43) شوقي الجمل وآخرون، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2004م، ص313.

(44) حسن عبد الله المنقوري، "الحلول الدبلوماسية لفض نزاعات الحدود"، مجلة الدراسات الدبلوماسية السعودية، العدد الخامس، 1988م، ص14.

(45) عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، بدون طبعة، 2005م، ص62.

(46) قيس الهادي الفرجاني، النظام القانوني للحدود الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2010م، ص130.

(47) أحمد التواتي أحمد، تسوية المنازعات الحدودية في إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008م، ص43.

(48) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2003م، ص283.

(49) حسن عبد الله المنقوري، "الحلول الدبلوماسية لفض نزاعات الحدود"، مرجع سبق ذكره، ص14.

(50) محمد عاشور مهدي، التكامل الإقليمي في إفريقيا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005م، ص137.

(51) قيس الهادي الفرجاني، النظام القانوني للحدود الدولية، مرجع سبق ذكره، ص130.

(52) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص283.

(53) محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الإفريقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص536.

(54) أحمد التواتي أحمد، تسوية المنازعات الحدودية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص43.

(55) قيس الهادي الفرجاني، النظام القانوني للحدود الدولية، مرجع سبق ذكره، ص130.

(56) أحمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، السياسة الدولية، العدد 111، يناير 1993م، ص244.

(57) عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، بدون طبعة، 2005م، ص62.

(58) محمد البقالي، النزاع الحدودي المغربي الجزائري، بدون دار نشر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص85-86.

(59) محمد علي عمر أبو خنجر، مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار وأثره في النزاعات الإفريقية، بدون دار نشر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص227.

(60) حامد سلطان، القانون الدولي في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 1969م، ص419.

(61) حامد سلطان، القانون الدولي في وقت السلم، مرجع سبق ذكره، ص419.

(62) محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الإفريقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص536.

(63) محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص536.

(64) بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، بدون دار نشر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص359-360.

(65) سعيد بن سلمان العبري، تسوية منازعات الحدود والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 1997م، ص407.